

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات

حالة مؤسسة سونطراك مركب-GL2Z-

إشراف الأستاذ:

ودان بو عبد الله

إعداد الطالب:

لغواطي عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة مستغانم

أ/ بن زيدان ياسين

مقررا

جامعة مستغانم

أ/ ودان بو عبد الله

مناقشا

جامعة مستغانم

أ/ بن حمو عبد الله

شكر و تقدير

يا الله... لا يطعب لنا التخرج دون شكرك.
فهذا التخرج كان بتوفيقك سبحانه جل جلالك فحمدا لك يا ربه.
واجمل صلاة على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
وتحية شكر و تقدير و عرفان بالجميل إلى الأستاذ المحترم ودان بو عبد الله، فلك منا الفخر
وتحية وأعلى سلام.
الى عمال شركة سوناطراك وخاصتا السيدة قلة ابتسام مؤطرتنا بالتريص.
و إلى كل من كان لنا عوناً في مشوارنا الدراسي.

فشكراً للجميع

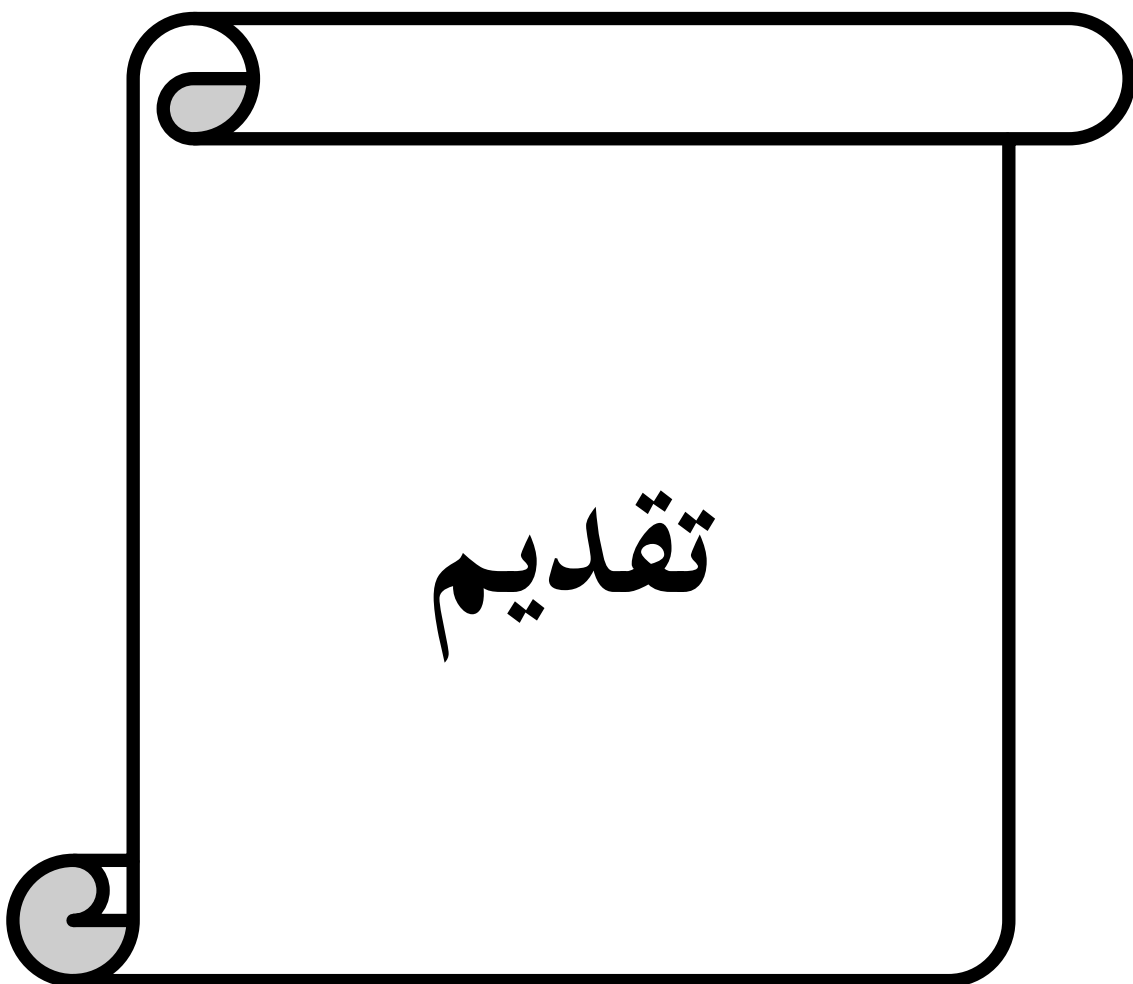
التشكرات	
إهداءات	
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: عموميات حول المحاسبة، المعلومات ونظم المعلومات	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية المحاسبة
3	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة
3	المطلب الثاني: فروع المحاسبة
5	المطلب الثالث: محددات المحاسبة
5	المطلب الرابع: أهداف المحاسبة
6	المبحث الثاني: ماهية المعلومات
6	المطلب الأول: مفهوم المعلومات
7	المطلب الثاني: خصائص المعلومات
10	المطلب الثالث: أنواع المعلومات ومصادرها
11	المطلب الرابع: تدفق المعلومات داخل المؤسسة
12	المبحث الثالث: ماهية نظم المعلومات
12	المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات
13	المطلب الثاني: عناصر نظم المعلومات
14	المطلب الثالث: الوظائف والأنشطة الأساسية لنظم المعلومات
15	المطلب الرابع: أنواع نظم المعلومات
19	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبية	
21	تمهيد

22	المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية
22	المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية
23	المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات المحاسبية
26	المطلب الثالث: أهداف نظم المعلومات المحاسبية
26	المطلب الرابع: خصائص نظم المعلومات المحاسبية الفعالة
27	المبحث الثاني: مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية
28	المطلب الأول: مرحلة تحليل نظم المعلومات المحاسبية
31	المطلب الثاني: مرحلة تصميم نظم المعلومات المحاسبية
33	المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية
35	المطلب الرابع: مرحلة تقييم نظم المعلومات المحاسبية
36	المبحث الثالث: الإدارة ونظام المعلومات المحاسبية
36	المطلب الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية
38	المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم الأخرى
40	المطلب الثالث: الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبية
43	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبية	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة
46	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات وأنواعها
48	المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرارات
49	المطلب الثالث: عناصر عملية اتخاذ القرار
50	المطلب الرابع: الظروف المختلفة لاتخاذ القرار
51	المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية ودورها في عملية اتخاذ القرارات
51	المطلب الأول: مراحل عملية اتخاذ القرارات
55	المطلب الثاني: القرار الفعال
56	المطلب الثالث: معوقات اتخاذ القرارات
57	المطلب الرابع: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

59	المبحث الثالث: المحاسبة التحليلية كأداة لاتخاذ القرارات
59	المطلب الأول: تعريف المحاسبة التحليلية
59	المطلب الثاني: أهداف المحاسبة التحليلية
60	المطلب الثالث: أهمية نظام المحاسبة التحليلية
62	المطلب الرابع: طرق المحاسبة التحليلية في اتخاذ القرارات
65	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة ميدانية في مؤسسة سوناطراك (المركب الصناعي GL2Z)	
67	تمهيد
68	المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة سوناطراك
68	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
69	المطلب الثاني: نشأة مركب GL2Z
70	المطلب الثالث: تنظيم الوحدة GL2Z
72	المبحث الثاني: تدفق المعلومات داخل وخارج المؤسسة
72	المطلب الأول: التدفق الداخلي للمعلومات
77	المطلب الثاني: البيئة الخارجية للمؤسسة
78	المطلب الثالث: معالجة البيانات في المؤسسة
79	المبحث الثالث: الاستبيان الخاص بالدراسة
79	المطلب الأول: تحليل الجزء الأول من الاستبيان
81	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان الجزء الثاني
91	خلاصة الفصل
93	الخاتمة العامة
98	قائمة المراجع
الملاحق	

الصفحة	قائمة الجداول	الرقم
8	خصائص المعلومات - البعد الزمني	(1-1)
8	خصائص المعلومات - بعد المحتوي	(2-1)
9	خصائص المعلومات - البعد الشكلي	(3-1)
27	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي	(1-2)
72	الوثائق الواردة إلى مصلحة المحاسبة والمالية	(1-4)
73	الوثائق الصادرة من مصلحة المحاسبة والمالية	(2-4)
73	الوثائق الصادرة من مصلحة الاستغلال	(3-4)
73	الوثائق الواردة إلى مصلحة الاستغلال	(4-4)
74	الوثائق الصادرة من مراقبة التسيير	(5-4)
74	الوثائق الواردة إلى مراقبة التسيير	(6-4)
75	الوثائق الواردة إلى مصلحة التدقيق التجارية	(7-4)
75	الوثائق الصادرة من المصلحة التجارية	(8-4)
76	الوثائق الواردة إلى مصلحة التخزين	(9-4)
76	الوثائق الصادرة من مصلحة المخزون	(10-4)
79	يوضح فئات عينة الدراسة واختصاصها	(11-4)
80	استجابة أفراد العينة	(12-4)
81	مدى تطابق نظام المعلومات المحاسبي نظريا مع ما هو مطبق فعلا في مؤسسة	(14-4)
82	آراء العينة حول المحور الثاني من الاستبيان	(15-4)
85	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة	(16-4)
88	المعلومات الحاسوبية التي يوفرها النظام ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات	(17-4)

الصفحة	قائمة الأشكال	الرقم
7	مفهوم المعلومة	(1-1)
15	أنواع نظم المعلومات الوظيفية	(2-1)
16	نظام معلومات الإنتاج	(3-1)
17	وظائف نظام المعلومات التسويقي	(4-1)
23	تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي	(1-2)
25	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	(2-2)
29	مراحل تطوير النظم المعلومات المحاسبية	(3-2)
32	بدائل مكونات نظم المعلومات	(4-2)
37	أهمية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية	(5-2)
42	متطلبات نظام المعلومات الإدارية	(6-2)
52	المدخل التقليدي لاتخاذ القرارات	(1-3)
53	نموذج حصر الخيارات الممكنة	(2-3)
58	مستويات الإدارة وعلاقتها بالقرارات والمعلومات	(3-3)
71	الهيكل التنظيمي للمركب GL2Z	(1-4)



1- تقديم:

اكتسبت المحاسبة أهمية اقتصادية واجتماعية تهتم بقياس ثروة الأفراد والمؤسسات عبر التطور الاقتصادي حتى أصبحت عنصراً هاماً في نظام المعلومات الإدارية، لترشيد القرارات الخاصة بتوجيه الموارد وتوزيعها على الاستخدامات اللازمة لها.

وتعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة تختص بإعداد المعلومات، وتسعى إلى قياس نتائج المؤسسات وتصوير مراكزها المالية، وتمثل إحدى أهم مصادر المعلومات المحاسبية التي لها دور في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

كما تعتبر وظيفة اتخاذ القرارات محور العمل الإداري، ونجاح أي مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الرشيدة، والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة.

هذا ما دفع العديد من مستخدمي المعلومات إلى الاستعانة بنظم المعلومات المحاسبية المتكاملة، بدرجة عالية من الدقة والسرعة المطلوبة وأقل تكلفة ممكنة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات السليمة، مما استدعى وجود نظم فرعية لنظام المعلومات المحاسبية المتكاملة والمتناسقة فيما بينها حتى تكون لها أكبر قدرة وفعالية لتحقيق أهدافها المرجوة.

تهتم نظم المعلومات المحاسبية في أية مؤسسة بإنتاج وتقديم (إيصال) المعلومات لكل الجهات، التي يمكنها أن تستفيد منها سواء كانت علاقة هذه الجهات بالمؤسسة مباشرة أو غير مباشرة.

مع العلم أنه قد ازداد التركيز أكثر نحو تقديم المعلومات لخدمة البيئة التي تحيط بالمؤسسة، ونظراً لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقة التي تنشأ فيما بينها، بالإضافة إلى حاجتها الأكثر إلى التقارير (دورية أو غير دورية) واستخدامها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ داخل المؤسسة.

وجود نظم المعلومات المحاسبية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة لنوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ومساهمتها بدور كبير في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة.

لمعرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات سنقوم بدراسة ميدانية في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z للتعرف على أهم النظم المعلومات المحاسبية، ومدى تطبيقها في المؤسسة.

2- إشكالية الدراسة:

استنادا على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات في المؤسسة سوناطراك مركب GL2Z؟

من خلال هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم إنشاء نظم المعلومات المحاسبية الفعالة من أجل الاستعانة بها في توفير المعلومات المطلوبة؟
- ما هي أهم أدوات نظم المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات؟
- ما مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بفعالية في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z؟

3-فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات، تمت صياغة الفرضيات التالية:

- إن نظم المعلومات المحاسبية المتواجدة داخل المؤسسة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار إذا تم تشغيلها بفعالية.
- إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكلها سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة.
- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مايلي:

- تنمية وعي المسؤولين والعاملين في المؤسسة بالدور الذي تلعبه نظم المعلومات في دعم عملية اتخاذ القرارات.
- التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية، وخاصة في ظل التغيرات البيئية التي تعرفها، والتي تتطلب توفير معلومات صالحة لاتخاذ القرارات.
- إظهار دور وأهمية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.
- محاولة تقديم إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية وإظهار أهميتها بالنسبة للمؤسسة.

5- أهداف الدراسة:

- تهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الآتي:
- أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.
 - المتطلبات اللازمة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الفعالة.
 - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z ومدى تبنيتها لنظام المعلومات المحاسبية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.
- يعتبر موضوع نظام المعلومات المحاسبي من المواضيع الهامة بالنسبة للمؤسسة.
- دراسة الموضوع دراسة نظرية وفي ظل نظام المعلومات المحاسبي السابق.

7- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل المعطيات المتوفرة عن الموضوع محل الدراسة.

8- حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا المكانية على مستوى مؤسسة سوناطراك -مركب GL2Z - ارزيو- وهران، من خلال توزيع استبيان على موظفي المؤسسة، وقد امتدت الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي بحدود زمنية من شهر جانفي إلى غاية شهر ماي.

9- الدراسات السابقة:

- رسالة بن يمينة مبروكة " جامعة مستغانم 2012 -2011 بعنوان " دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات"، تم دراسة النظام، نظام المعلومات و نظام المعلومات المحاسبي، وأشارت إلى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات في المؤسسة.
- رسالة ماجستير المجهلي ناصر محمد "جامعة باتنة 2008-2009 بعنوان " خصائص المعلومات وأثرها في اتخاذ القرارات"، تناول فيها المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية، حيث أشار إلى التقارير المالية وفعاليتها في عملية اتخاذ القرارات.

- رسالة ماجستير بوفروعة سفيان " جامعة قسنطينة 2011-2012 " بعنوان " نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية "، تناول فيها المفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات المحاسبي، وكيفية تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية، كذلك نتائجه على عملية اتخاذ القرارات.

10- هيكل الدراسة:

ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى أربع فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول المحاسبة، المعلومات ونظام المعلومات وذلك من خلال ثلاث مباحث يستعرض الأول ماهية المحاسبة مع توضيح أهم فروعها والأهداف التي تسعى إليها، أما المبحث الثاني يتناول ماهية المعلومات بجميع خصائصها وأنواعها، والمبحث الثالث يدرس ماهية نظام المعلومات بكل وظائفها وأنواعها، وسيتم ختم الفصل الأول بمواصفات مشتركة بين نظم المعلومات و نظم المعلومات الفرعية لها.

أما الفصل الثاني يتناول مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول يستعرض مفهوم نظام المعلومات المحاسبي، أما المبحث الثاني يتناول مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي، والمبحث الثالث يدرس الإدارة ونظام المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثالث قمنا بدراسة عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبية، حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، في الأول تعرضنا إلى عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى المعلومات المحاسبية ودورها في عملية اتخاذ القرارات، ثم نقوم في المبحث الثالث بدراسة المحاسبة التحليلية كوسيلة لاتخاذ القرارات.

أما الفصل الرابع فتطرقنا إلى دراسة ميدانية في مؤسسة سوناطراك -مركب GNL2، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول يتناول لمحة تاريخية حول مؤسسة سوناطراك، أما المبحث الثاني يتناول تدفق المعلومات داخل وخارج المؤسسة، والمبحث الثالث عرض نتائج الاستبيان الخاص بالدراسة وقد تم الاعتماد بشكل أساسي في جمع المعلومات من خلال طرح استبيان على الموظفين، إلى جانب استخدام ما تم من الوثائق الخاصة بالمؤسسة.

الفصل الأول

عموميات حول المحاسبة،

المعلومات ونظام

المعلومات

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات عنصراً هاماً في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة التي اتجهت إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية ضرورية لإدارتها، وذلك لضمان وصول المعلومات بطريقة صحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات. وتعتبر المعلومة إحدى الموارد الهامة في أنشطة المؤسسة التي أعطيت لها أهمية بالغة في كيفية تجميعها وتقديمها بفرض رقابة على تدفقاتها وتحركاتها.

وفي هذا السياق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المحاسبة؛

المبحث الثاني: ماهية المعلومات؛

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

باعتبار أن المحاسبة هي منبع للبيانات والمعلومات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات التسييرية، وجب التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المحاسبة مع توضيح أهم فروعها ثم نبرز الأهداف التي تسعى إليها ومحدداتها وضوابطها.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة

إنه لمن الصعب وضع مفهوم موحد للمحاسبة، فقد تعددت وتنوعت هذه المفاهيم وسوف نتطرق إلى بعضها كما يلي:

المفهوم الأول: أنها عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية بشكل يمكن للأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية للمؤسسات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها¹.

المفهوم الثاني: تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج².

المفهوم الثالث: المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها وتبويبها، ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن المؤسسة من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول عليها، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وبيان مركزها المالي في نهاية الدورة³.

من خلال المفاهيم السابقة، يمكن إعطاء مفهوم شامل للمحاسبة:

تعتبر تقنية تشتمل على مبادئ وقواعد تتضمن التسجيل وتصنيف وتحليل العمليات الاقتصادية التي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة⁴.

المطلب الثاني: فروع المحاسبة

نتيجة للتطور الاقتصادي وانتشار العمل المحاسبي في ميادين مختلفة، أخذ المحاسبون في تقسيم المحاسبة إلى فروع متخصصة يعالج كل فرع منها ناحية معينة ويبحث في مجالها، وسوف نذكر فيما يلي أهم فروعها:

¹ أحمد مخا دمه، مجدي زريقات، أصول المحاسبة المالية، دار الشرق، الجزائر، 2002، ص 17.

² أحمد مخا دمه، مجدي زريقات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة و طرقها، دار وائل، ط2، الجزائر، 2002، ص 6.

⁴ خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبو عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

1- المحاسبة المالية:

هي القواعد والمبادئ العامة للعمليات التجارية من حيث تسجيلها وتصنيفها على شكل حسابات وتلخيصها في قائمة أو كشف، ومن ثم استخراج نتائجها من ربح أو خسارة وإظهار مركزها المالي في تاريخ معين.

2- المحاسبة الحكومية:

تستخدم في المؤسسات والهيئات العامة ذات التبعية الحكومية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وإنما تسعى لخدمة أفراد المجتمع، حيث تشمل تسجيل عملية تحصيل وصرف الموارد الحكومية وتقديم التقارير الدورية عنها إلى إدارة تلك المؤسسات والهيئات التشريعية، إن المحاسبة الحكومية تخدم أغراض التخطيط والمتابعة والرقابة على أموال الدولة.

3- المحاسبة الادارية:

تهتم بإعداد الحسابات والبيانات والإحصائيات وتقديمها إلى الإدارة لتمكين من فرض الرقابة على عمليات المشروع وعلى تكاليفه واتخاذ القرارات الضرورية في الوقت المناسب لمعالجة أي انحراف، كما أنها تقوم بتقديم وإظهار وإعداد البيانات التي تساعد الإدارة على التخطيط، ورسم السياسات، ومراقبة التنفيذ، واتخاذ القرارات الرشيدة.

4- محاسبة التكاليف:

تحدد تكلفة وحدة أي نشاط في المشروع كالسلعة أو القسم أو مرحلة من مراحل الإنتاج أو خدمة معينة، وتهدف إلى مراقبة كل عنصر من عناصر الإنتاج المؤثرة في التكلفة وذلك بتصميم واستخراج البيانات اللازمة لحساب التكلفة وقياسها ومراقبتها، وتزود الإدارة بالمعلومات الضرورية لتخطيط واتخاذ القرارات المناسبة.

5- المحاسبة الضريبية:

تعرض البيانات المحاسبية اللازمة لتحديد الربح الخاضع للضريبة وفق أحكام النصوص القانونية للضرائب وقد تشعبت قوانين الضرائب وتعددت، وهو ما أدى إلى تخصص بعض المحاسبين في هذا الحقل لتقديم الآراء من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا الضريبية التي قد تختلف فيها إدارة الضرائب مع مسيري المؤسسات والاتفاق على مقدار الضريبة الواجبة الدفع.

المطلب الثالث: محددات (ضوابط) المحاسبة

هي عبارة عن التزامات وقواعد يعمل بها المحاسب عند إعداد القوائم المالية والعمليات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية إظهار آثارها على القوائم المالية ومن أهمها⁵:

1- محدد الموضوعية:

يتمثل في تقديم الحقائق الدقيقة وإثباتها بالالتزام بمستندات للعمليات التي تحدث، ونظرا للتطورات فقد أصبح هدف محدد الموضوعية يزود الإدارة بالمعلومات والبيانات الصحيحة، وذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

2- محدد الثبات:

يتمثل في استخدام المبادئ والقواعد المحاسبية المساعدة في أعمال ووظائف المحاسبة بغية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف السنوات المتتالية.

3- محدد الأهمية النسبية:

يعمل على إعطاء أهمية نسبية لبعض المعلومات أو العناصر الموجودة داخل القوائم المالية أكثر من بعض العناصر الأخرى الأقل أهمية، بحيث المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية تعطى لها أهمية نسبية عن المعلومات الأخرى.

4- محدد الحيطة والحذر:

هو مبدأ من مبادئ المحاسبة الذي يترتب عليه الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب على تقديم وتكوين مخصصات لمواجهةها قد تحدث خلال الفترات المحاسبية، فمثلا: تخصيص مؤونة للزبائن المشكوك فيهم.

المطلب الرابع: أهداف المحاسبة

يمكن تلخيص أهم أهداف المحاسبة في النقاط التالية:

- التزويد بالمعلومات المالية التي تساعد في التحليل المالي، وتقدير إمكانية حصول المشروع على إيرادات في المستقبل، ومدى قدرته على تسديد التزاماته.

⁵ خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبوعاصي، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

- التزويد بالمعلومات المالية عن الأصول التي يملكها صاحب المشروع، والالتزامات التي تترتب عليه (بيان المركز المالي).
- تقدم المحاسبة معلومات حول نتيجة الدورة المالية من ربح أو خسارة في فترة معينة.
- الكشف بقدر الإمكان عن المعلومات حول القوائم المالية التي يستفيد منها الأطراف الخارجين.
- المساعدة في عملية الرقابة السليمة على الموارد المالية والبشرية المتاحة.
- تحليل التقارير والبيانات المالية المختلفة لاتخاذ القرارات التسييرية.
- تعبر عن المعلومات المالية والاقتصادية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات

تعتبر المعلومات المصدر والمورد الأساسي للمؤسسة باعتبارها أداة أو مادة أولية لازمة لعملية اتخاذ القرار، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهومها وعرض أنواع وخصائصها وطريقة تدفقها داخل المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات

المعلومات هي البيانات التي يتم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلاً والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها⁶.

ويقصد بالمعلومات البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة، وتستخدم كأساس يستند إليه المستخدمون عند اتخاذ القرارات⁷.

كما عرفت بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدميها، بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية⁸.

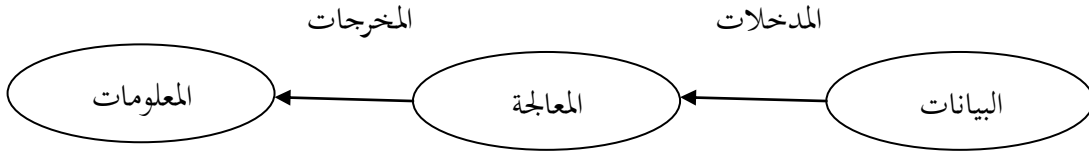
⁶ فايز جمعة صالح النجار، نظام المعلومات الإدارية، دار و مكتب الحامة، ط2، الأردن، 2006، ص22.

⁷ ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2007، ص14.

⁸ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، عمان، ط2، 2006، ص15.

ومنه يمكن استخلاص تعريف المعلومات في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): مفهوم المعلومة



المصدر: كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، ط2، 2003، ص15.

نحاول إيضاح الفرق بين المعلومات والبيانات وفيما يلي:

البيانات هي أرقام، حقائق، أو رموز التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات، وتمثل المدخلات الأساسية للنظام، وتعبّر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات⁹.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات

لكي تكون المعلومة ذات أهمية وجودة عالية يستفاد منها في مجال التخطيط واتخاذ القرارات والأنشطة داخل المؤسسة والتي تبني عليها نظم المعلومات، يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص التي نشير إليها من خلال ثلاثة أبعاد¹⁰.

⁹ ياسر صادق مطيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص16.

¹⁰ منال محمد الكوردى، جلال إبراهيم العبد، مقدم في نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية وتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003،

ص 40.

1- البعد الزمني:

يتمثل في الإجابة على السؤال متى تقدم المعلومة؟ من يستخدمها أو يطلبها؟ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1): خصائص المعلومات - البعد الزمني

1- ملائمة التوقيت	يجب أن يتم توفير المعلومات عند الحاجة إليها.
2- الحدثة	يجب أن تعكس المعلومات أحدث المجرىات حول الموضوع المعين.
3- معدل توفير المعلومات	يجب توفير المعلومات بالمعدلات المطلوبة.
4- الفترة الزمنية التي تغطيها المعلومات	يجب أن يكون من الممكن تقديم معلومات عن الماضي والحاضر و المستقبل.

المصدر: منال محمد الكوردي، جلال إبراهيم العبد، مقدم في نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية وتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة مصر، 2003، ص 40.

2- البعد المحتوى:

يصف محتوى المعلومات، ويتمثل في الإجابة على الاستفسار الآتي: ماذا تحتوى المعلومات؟ والجدول التالي

يبين ذلك:

الجدول رقم (2-1): خصائص المعلومات - بعد المحتوى

1- الدقة	يجب أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء.
2- الملائمة	يجب أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين أو الموقف المعين.
3- الاكتمال	يجب توفير كل المعلومات المطلوبة.
4- الاتصال بالموضوع	يجب توفير المعلومات المطلوبة فقط.
5- النطاق	يجب أن يسمح النظام بتقديم معلومات واسعة النطاق.

المصدر: منال محمد الكوردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3- البعد الشكلي:

يرتبط بالإجابة على السؤال التالي: كيف تقدم المعلومة؟ كما يتضمن الجوانب المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): خصائص المعلومات - البعد الشكلي

1- الوضوح	يجب توفير المعلومات في صورة سهلة الفهم.
2-درجة التفصيل	يجب أن تكون هناك قدرة على توفير المعلومات في صورة ملخصة وتفصيلية.
3- الترتيب	يجب عرض المعلومات في ترتيب منطقي.
4-أسلوب العرض	أي أن يكون هناك العديد من بدائل عرض المعلومات مثل النصوص، الأرقام و الأشكال البيانية.
5- الوسائل	يجب أن تكون هناك إمكانية توفر المعلومات من خلال وسائل متنوعة مثل مستندات ورقية مطبوعة و عروض فيديو مرئية.
6-المرونة	يجب أن تكون المعلومات متوفرة بشكل مرن يمكن استخدامه من قبل المستويات الإدارية المختلفة بفعالية في عملية اتخاذ القرار.

المصدر: منال محمد الكوردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص41.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات ومصادرها

تستخدم المؤسسة عدة أنواع من المعلومات تتحصل عليها من مصادر مختلفة فيما يلي عرض لأهمها¹¹:

1-أنواع المعلومات:

يمكن تصنيف المعلومات إلى ما يلي:

1-1- المعلومات التي تتعامل بها المؤسسة:

نجد ما يلي:

أ- المعلومات الأولية: هي التي تتعلق بمشكلة معينة وتقدم لأول مرة لفرد أو مجموعة، إذا جمعت المؤسسة المعلومات بنفسها أو استأجرت مكتب استشارات لأداء العمل نيابة عنها، تكون هذه المعلومات بالنسبة لها أولية حتى ولو قامت شركات أخرى بتجميع نفس المعلومات.

ب- المعلومات الثانوية: هي التي يتم جمعها وتخزينها في مكان قابل للوصول إليه، وغالبا ما يحتاج المسؤولون إلى هذا النوع من المعلومات الخاصة بالمشكل الذي يواجههم، فمثلا من الطبيعي أن نجد ملفات ضخمة على مستوى الحكومة والأجهزة المختلفة التي يمكن الرجوع إليها للحصول على معلومات حول السكان، الاستهلاك، الإنتاج و غيرها.

2-1- التقسيم الوظيفي للمعلومات:

ويقصد به المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال الوظائف المختلفة لها وتمثل فيما يلي:

أ- المعلومات المالية والمحاسبية: تحتوي على كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية الخاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج، وبصفة عامة تنطبق عليها طرق المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي.

ب- معلومات التسويقية: تحتوي على البيانات والمعلومات حول متطلبات السوق ورغبات المستهلكين والمعلومات الخاصة بالمنتج المراد تسويقه وكذا السياسة التسويقية للمؤسسة.

¹¹ بن يمينة مبروكة، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسير، جامعة مستغانم، 2011-2012، ص ص11-12.

ج- المعلومات الإنتاجية: هي التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية في تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة بشكل أفضل، فمثلا المعلومات الخاصة بطرق إنتاج سلعة معينة.

د- المعلومات الخاصة بالأفراد: تنظم تسيير شؤون العمال والمشاكل التي يعانون منها، مثلا المعلومات الخاصة بتدريب وتحفيز العمال.

2- مصادر المعلومات:

بعد التعرف على طبيعة المعلومات وخصائصها، يكون من الضروري تحديد مصادر الحصول عليها حيث يمكن حصر تلك المصادر فيما يلي:

2-1- مصادر داخلية:

يمكن الحصول على المعلومات من السجلات والدفاتر والمستندات والتقارير والمحاضرات والمذكرات والخطابات المتبادلة بين الإدارات داخل المؤسسة، ويمكن جمعها عن طريق مقابلة المديرين والمسؤولين والأشخاص بمختلف الإدارات، ومن دراسة نظم المراقبة الداخلية.

2-2- المصادر الخارجية:

يمكن الحصول عليها من العملاء والموردين ورجال الأعمال المتعاملين مع المؤسسة، والهيئات مثل البنوك، الأجهزة الحكومية، المطبوعات والمنشورات الاقتصادية، المجلات، القوانين واللوائح الصادرة. (أي شيء يعمل على تدفق المعلومات من خارج المؤسسة نحو الداخل).

المطلب الرابع: تدفق المعلومات داخل المؤسسة

إن المعلومات تتدفق داخل المؤسسة بشكل أفقي وعمودي من أجل تشغيل العمليات والرقابة عليها وتنفيذ الأعمال اليومية وذلك على النحو التالي¹²:

¹² كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص14.

1- التدفق الأفقي للمعلومات:

يتم بين الأقسام والوظائف المختلفة داخل هيكل المؤسسة ما يسمح بتنفيذ مختلف العمليات، فمثلا أمر الشراء يحتوي على معلومات يتم تداولها بين وظائف الإنتاج ومصلحة الشراء ومصلحة الاستلام. فهو يحمل المعلومات ويتداولها بين مراكز تشغيل المعلومات داخل نظام.

بالإضافة إلى أن هناك تدفق بين مراكز اتخاذ القرارات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهذا النوع من التدفق مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرارات لأغراض التخطيط الاستراتيجي مثل: إعداد الموازنات أو اتخاذ قرارات التوسع في رأس المال المؤسسة.

2- التدفق العمودي للمعلومات:

التدفق من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لربط مراكز الأعمال في المستوى التنفيذي مع العديد من مراكز اتخاذ القرارات من خلال التسلسل التنظيمي.

فالتدفق من الأسفل إلى الأعلى يكون بتقديم أسس قرارات التخطيط والرقابة بينما تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل يتم من خلال ترجمة القرارات إلى أعمال تنفيذية.

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات

نستعرض في هذا المبحث للمفهوم الكامل لنظم المعلومات داخل المؤسسة من خلال التطرق إلى العناصر المكونة لها التي يتم تجسيدها في أنشطة ووظائف رئيسية مع ذكر أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

هو مجموعة من العاملين والإجراءات والمواد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في تقييم أداء الوظائف المسندة إليهم واتخاذ القرار¹³.

¹³ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص16.

ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم¹⁴.

ويمكن تعريف نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال¹⁵.

المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات

تتكون نظم المعلومات من ستة عناصر، وعلى المؤسسة أن تكون قادرة على تحسين هذه العناصر حتى تعظم الفائدة من نظم المعلومات وتمثل عناصرها فيما يلي¹⁶:

1- الأجهزة:

تتكون من المكونات المادية المستخدمة في معالجة البيانات والمعلومات من الهاتف والفاكس، الآلات الحاسبة، الآلات الرقمية، الحاسوب بمكوناته وتشمل أيضا مدى إمكانية تحديث هذه الأجهزة بشكل دوري لمواكبة التطورات .

2- وسائل الحفظ والتخزين:

تقوم بحفظ وتخزين البيانات والمعلومات، ومن بينها الملفات، المستندات المكتوبة وآلات التصوير، بينما نجد الأشرطة والاسطوانات الممغنطة في النظم القائمة على استخدام الحاسوب.

3- البرامج:

هي من العناصر المادية لنظم المعلومات التي تعمل على استخدام الحاسبات الالكترونية فقط، وهناك نوعان من البرامج:

1-3- برامج النظام: خاصة بتشغيل الحاسوب للاستفادة من قدراته، أي هي برامج أنظمة التشغيل تجعل النظام قادرة على تشغيل البيانات مثل: برامج التشغيل التي تراقب وتدعم ملحقات النظام وتعمل على التحكم في إدارة الجهاز.

¹⁴ عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية الدولية، عمان، 2003، ص65.

¹⁵ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبي، الدار جامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2002-2003، ص21.

¹⁶ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2004، ص ص23-24.

3-2- البرامج التطبيقية: خاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسوب مثل: برامج الأجور، المخزون وموردين (وباختصار ما يطلب من الحاسوب أن يفعله).

4- قاعدة البيانات:

هي الوعاء الذي يحتوى على البيانات الأساسية المخزنة في وسائل التخزين.

5- إجراءات التشغيل:

يطلق عليها دليل التشغيل، وهي من العناصر المادية لنظام المعلومات، وهناك نوعين من الإجراءات في نظام

الحاسوب:

الأول لمستخدمي النظام الذي يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام الحاسوب، أما الثاني خاص بالعاملين في مركز الحاسوب.

5- العنصر البشري:

هو العنصر القائم على استخدام نظام المعلومات والمتخصص فيه، بحيث يشرف الصنف الأول على مخرجاته، أما الصنف الثاني فيشرف على تطويره، تحليله، تصميمه وتشغيله.

المطلب الثالث: الوظائف والأنشطة الأساسية لنظام المعلومات

إن توفر نظام المعلومات على مستوى البيئة التي ينشط فيها، تسعى إلى تحقيق أهدافها ووظائفها الرئيسية التي تقوم بها وهي كالتالي¹⁷:

1- المدخلات/البيانات:

تعمل على ضم وتجميع عناصر نظام المعلومات لكي تصبح مدخلات أساسية لهذه النظم من أجل معالجتها من خلال مجموعة محددة من الأنشطة، ويجب التأكد من الدخول الصحيح للمدخلات إلى النظم وأن البيانات خالية من الأخطاء قبل معالجتها.

2- المعالجة:

يتم من خلالها تحويل المدخلات الخام إلى مخرجات ذات شكل له معنى قابل للاستخدام، وتوجد عدة طرق لمعالجة البيانات، تتراوح بين المعالجة البسيطة والآلية المعقدة، كما أن هناك عدة عوامل محددة لاختيار طريقة

¹⁷ فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص22.

معالجة البيانات منها حجم البيانات ودرجة التعقيد وتداخل البيانات من حيث الوقت، العمليات الحسابية والتكاليف.

3- المخرجات / المعلومات:

تتضمن هذه العمليات العناصر المخرجة بعد المعالجة من أجل توفيرها للأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، أو إلى نظم أخرى من النظم الفرعية المكونة للنظام ككل، وقد تتضمن رسائل أو تقارير.

4- التغذية العكسية:

هي إعادة استخدام المعلومات والبيانات المنتجة والعودة بها كمدخلات مرة أخرى لإعطائها قيمة مضافة.

5- الرقابة والتحكم:

تتألف من متابعة الأنشطة السابقة وتقديمها للتأكد من أن نظام المعلومات لم ينحرف عن الأهداف المسطرة.

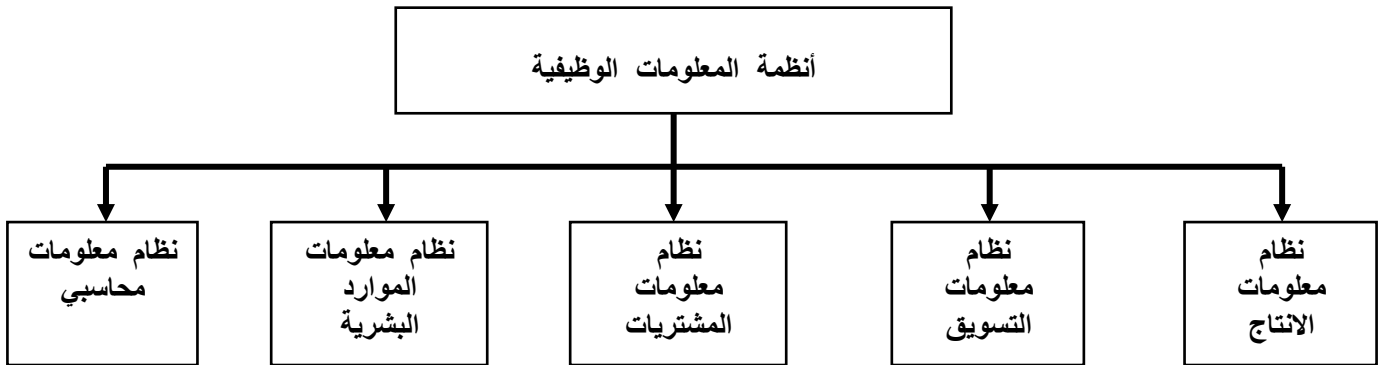
6- البيئة:

هي المحيط الذي ينشط فيه نظام المعلومات ويتمثل أساسا في المستهلكين، الموردين والمنافسين.

المطلب الرابع: أنواع نظام المعلومات

يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تتبادل المعلومات فيما بينها من أجل تأمين المعلومات الضرورية لكافة أقسام المؤسسة من أجل مساعدتها في أداء وظائفها، وسنعرض بعض منها من خلال الشكل التالي¹⁸:

الشكل رقم (1-2): أنواع نظم المعلومات الوظيفية



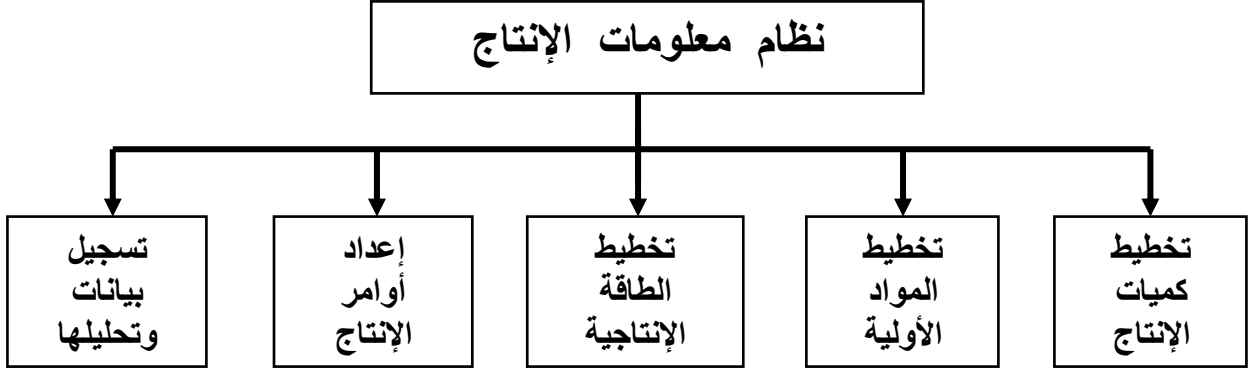
المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

¹⁸ عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

1- نظام معلومات الإنتاج:

يرافق وظيفة الإنتاج نظامان للمعلومات هما نظام التخطيط وتوجيه الإنتاج ونظام الهندسة الصناعية الذي يتضمن معلومات حول تصميم المنتجات وتطويرها وأنظمة الإنتاج والنقل، ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): نظام معلومات الإنتاج



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

تقوم إدارة الإنتاج بالاعتماد على خطة المبيعات بتحديد الكميات الواجب إنتاجها من المنتجات المعدة للبيع خلال فترة معينة وتوزيع هذه الكميات على المراحل الزمنية المكونة لفترة الخطة مع مراعاة مخزون أول المدة وآخر المدة من المنتجات المعدة للبيع.

تشمل عملية إعداد خطة لتحديد كميات المواد الأولية ومواصفاتها الضرورية لتنفيذها وتوزيعها على المراحل الزمنية.

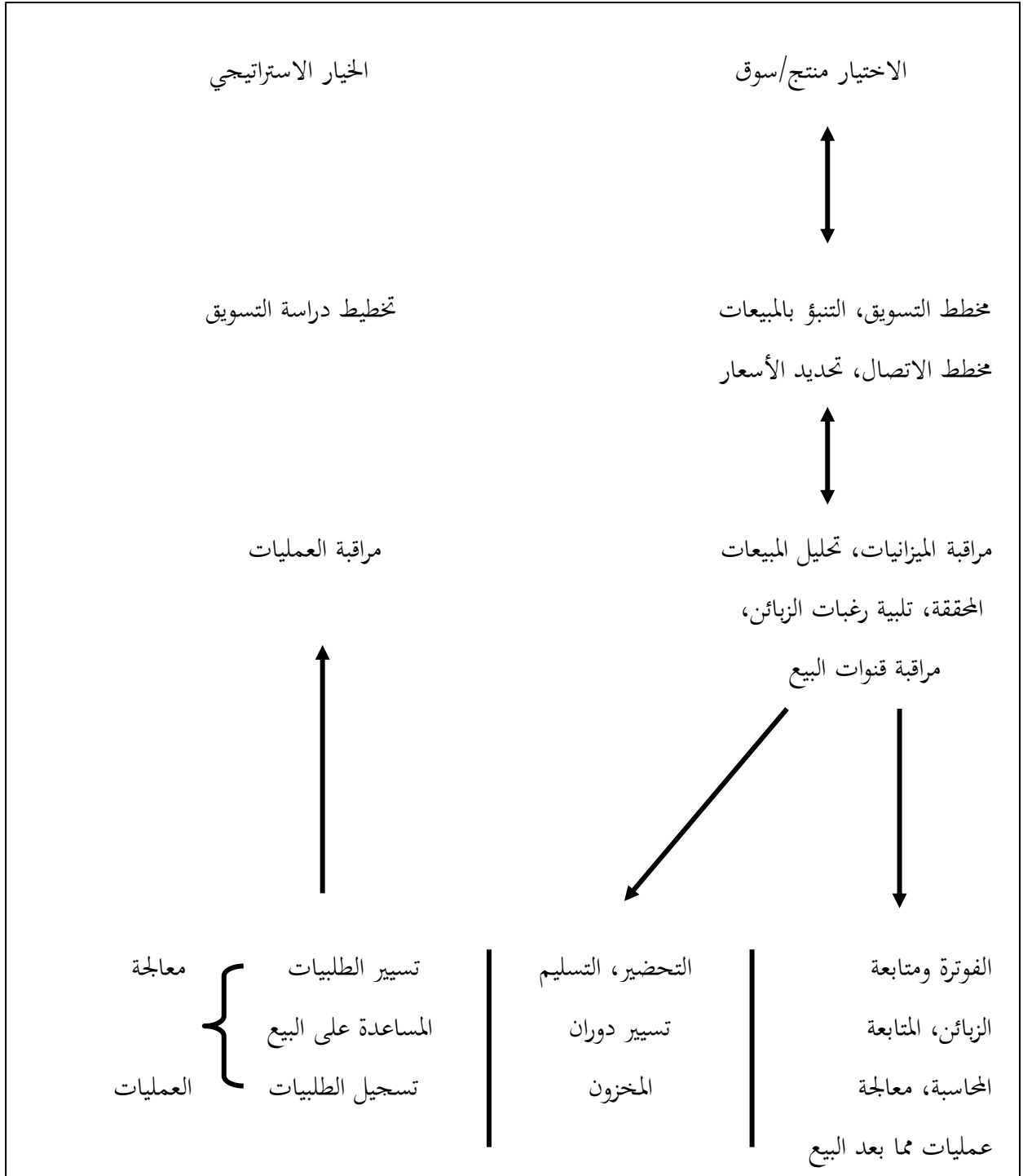
ويقوم نظام معلومات التخطيط وتوجيه الإنتاج بتزويد بقية الأنظمة الفرعية في المؤسسة بالمعلومات والبيانات التي تستخدم في إعداد خطط المشتريات: العمالة، المخزون... الخ.

تعد هذه البيانات الأساس للعديد من المعالجات اللاحقة في إطار أنظمة المعلومات ضمن المؤسسة، كما تشكل البيانات التخطيطية الواردة في خطة الإنتاج وأوامر الإنتاج أساس في عملية المقارنة بين البيانات التي تنشأ أثناء تنفيذ من أجل تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها من أجل اتخاذ الخطوات التصحيحية.

2- نظام المعلومات التسويقي:

من أهم أنشطة مؤسسة التسويق الذي يمكن أن يوفر لها فوائد كبيرة خاصة عند استعماله لتكنولوجيا المعلومات، نظرا لاختلاف المؤسسات من حيث الحجم ونوع المنتج المباع، إضافة إلى طبيعة الزبائن وشروط المنافسة، ونوضح مختلف وظائف نظام المعلومات التسويقي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): وظائف نظام المعلومات التسويقي



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

على اختلاف المستويات الإدارية نجد ما يلي:

2-1- مستوى العمليات: بعض المؤسسات التي توزع مباشرة للزبائن لا تقوم بتسيير الطلبات كما أن متابعة الزبون غير موجودة.

2-2- مستوى الرقابة: الميزانية الوظيفية التي تشمل مقارنة التنبؤات والتحقيقات في معظم الأحيان مؤسسة في إطار عام لتسيير الموازنات.

2-3- مستوى التخطيط: نظام المعلومات في هذا المستوى يدعم القرارات والنتائج المستعملة يمكن أن تكون معقدة.

2-4- مستوى الخيار الاستراتيجي: الخيارات التي تتعلق بالمنتج والسوق، ماذا تنتج وإلى أي سوق هي قرارات جد معقدة تتطلب معطيات خارجية عديدة.

المعلومات المعالجة في جميع المستويات السابقة تركز على قاعدتين أساسيتين للمعطيات تتعلق بالمنتج والزبون.

- قاعدة بيانات الزبون: تتضمن معلومات خاصة بالزبون، بعضها كلاسيكي كالعنوان والاسم وأخرى محاسبية كوضع الحسابات وطبيعة التسديد ومعلومات تجارية، حجم العمليات المحققة من مشتريات، طبيعة النشاط... الخ.

- قاعدة بيانات المنتج: توضح المعلومات المتعلقة بخصائص المنتج، تعريفه، خصائصه التقنية، التجارية والمبيعات المحققة.

3- نظام معلومات الموارد البشرية:

يقوم هذا النظام بتخزين ومعالجة المعطيات اللازمة لعمليات التخطيط وتنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام وتطوير العنصر البشري في المؤسسة والمحافظة عليه، وبالتالي فإن هناك مجموعة من الوظائف تمارسها إدارة الموارد البشرية، ويعمل نظام معلومات الموارد البشرية على مساعدتها في أدائها منها: تحديد الاحتياجات من العاملين، تأمين العمال والمحافظة عليهم، استخدام العاملين، تطوير مهارات العاملين.

لأداء هذه الوظائف يجب إيجاد نظام معلومات يحتوي على معطيات حول العاملين مثل: رقم العامل، اسمه، عنوانه، مستواه الدراسي، تأهيله، معارفه اللغوية، خبراته، الأجر الأساسي، العلاوات... الخ.

كما يتطلب وجود معطيات حول المطلوب استخدامهم، يتم الحصول عليها من خطط الإنتاج، تمثل هذه المعطيات المدخلات للعديد من التطبيقات ضمن نظام معلومات الموارد البشرية ونظام المعلومات الأخرى.

خلاصة الفصل:

نستخلص أن المحاسبة عنصر يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر، تجميع، تشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية بغرض إعداد التقارير والقوائم المالية بإيصال المعلومات لمختلف الأطراف المعنية التي لها اهتمامات بأنشطة المؤسسة، إن الهدف النهائي للمحاسبة باعتبارها نظام ينتج معلومات مفيدة ونافعة لاتخاذ القرارات في ظروف معينة.

تعمل نظم المعلومات على تجميع وإنتاج المعلومات المحاسبية المفيدة للمستويات الإدارية، وهي تشبه إلى حد كبير نظام الإنتاج الذي يقوم بتحويل المواد الأولية من خلال مراحل الإنتاج إلى منتجات نهائية، أو منتجات تستعمل كمدخلات في عملية إنتاج آخر، لذا فإن كفاءة نظم المعلومات تتوقف على مدى جودة تدفق البيانات والمعلومات إلى كافة أقسام المؤسسة، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت نظم المعلومات الفرعية لها مواصفات مشتركة منها:

- نجد أن كل نظم المعلومات الوظيفية لها نظم فرعية تدعم نشاطها الوظيفي.
- تتفاعل نظم المعلومات الوظيفية مع بعضها البعض لتعطي نظام معلومات شامل ومتكامل.
- تعمل نظم المعلومات الوظيفية لفائدة النشاطات الوظيفية بشكل رئيسي لكن في نفس الوقت تدعم المستويات الإدارية.
- تتفاعل نظم المعلومات الوظيفية مع البيئة الخارجية من أجل جمع مختلف المعلومات.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول نظام

المعلومات المحاسبي

تمهيد :

أدت التطورات العديدة والمستمرة في بيئة الأعمال الحديثة إلى وجود بيانات محاسبية ناتجة عن عمليات تحدث داخل وخارج المؤسسة بشكل مكثف، مما نتج عنه خلل في نظم المعلومات المحاسبية الذي يعتبر مصدر أساسي للعديد من المشاكل التشغيلية التي تواجهها العديد من المؤسسات إذ ينتج هذا الخلل في النظم عن ضعف توصيل المعلومات الهامة أو عدم توصيلها في الوقت والمكان المناسبين لمستخدميها.

فوجود نظم المعلومات المحاسبية يتوقف لحد كبير على تحديد مسبق وبشكل دقيق لاحتياجات مختلف الأطراف للمعلومات.

فاحتياج كل موقع من مواقع اتخاذ القرار للمعلومات في المستويات الإدارية تطلب الأمر ضرورة مواصلة ومتابعة تطور هذه البيانات والمعلومات بإيجاد علاقة تنسيق وتبادل وترابط بين النظم الفرعية لها والنظم الأخرى ما يمكن من استغلال البيانات المحاسبية في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحدث في كل مجال.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة باعتبار العنصر الأساسي في هذا الفصل ذلك بالتطرق إلى كل عنصر منهما بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم، ثم نحاول أن نحدد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في الأخير دراسة متطلبات نظام المعلومات المحاسبي كجملة واحدة ميزين أهم نظمه الفرعية عبر المباحث الثلاث وهي:

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي؛

المبحث الثاني: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثالث: الإدارة ونظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في كون أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية ويختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

إن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة، يجب أن يؤدي واجبه في عمليه دعم المعلومات المحاسبية التي تشكل المخرجات النهائية له في شكل تقارير مالية تنفيذ في عملية التقييم واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي التي تحمل في طياتها العديد من وجهات النظر، وسيتم تقديم عرض لأهم هذه التعاريف فيما يلي:

عرف نظام المحاسبي بأنه أحد مكونات أي تنظيم إداري يختص بتجميع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة¹⁹.

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه جزء من نظام المعلومات الرئيسية في المؤسسة يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين، وذلك طبقاً لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبراً عنها بأحداث اقتصادية يهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين، وهو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة²⁰.

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه جزء أساسي وهام من نظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسة في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع المعلومات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة²¹.

¹⁹ كمال الدين سعيد وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ، الرياض، 2002، ص25.

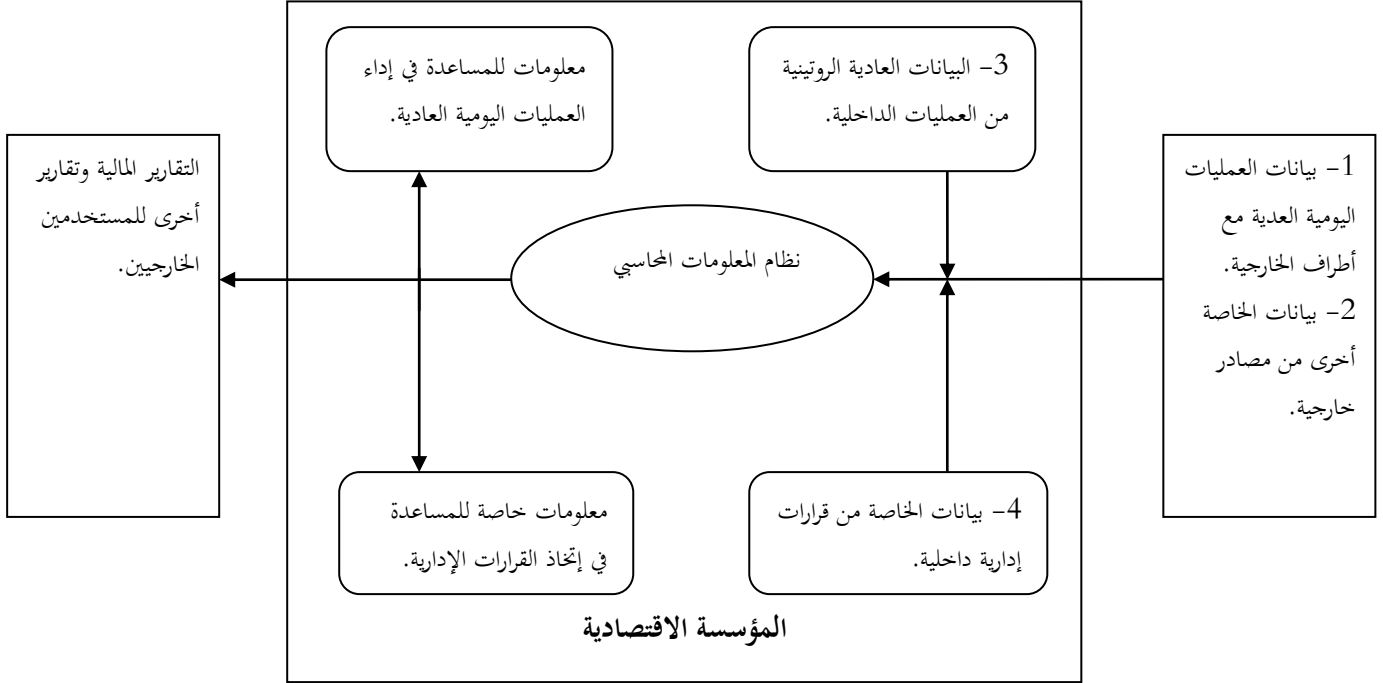
²⁰ نزال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011، ص22.

²¹ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص47.

أيضا هو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية²².

والشكل التالي يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

الشكل رقم (2-1): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص49.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

ما يمكن تمييزه كإقتصاديين أنه لا يمكن أن يحقق النظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد لو لا مكوناته وأقسامه التي تتلاءم مع أهداف النظام ككل، ومن هنا يمكن استعراض أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة أساسا فيما يلي²³:

²² عصام فهد العرييد، نظم المعلومات المحاسبي مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2007، ص14.

²³ ياسر صادق مطيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص41.

1- وحدة تجميع البيانات:

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2- وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، التزويد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي، اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف.

يوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية ونذكر على سبيل المثال مايلي:

2-1- المعالجة الجزئية (المتوازنة): يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلاً برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ.

2-2- المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل وهي كالتالي:

أ- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج؛

ب- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به؛

ج- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث يقوم بمايلي:

-يسمح بهيكله المعطيات بالطريقة الأكثر تناسباً مع أي برنامج تطبيقي؛

- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت؛

- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير المسموح به؛

- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات؛

عموماً تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المدخل، يسمح هذا للبرنامج

باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، يستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

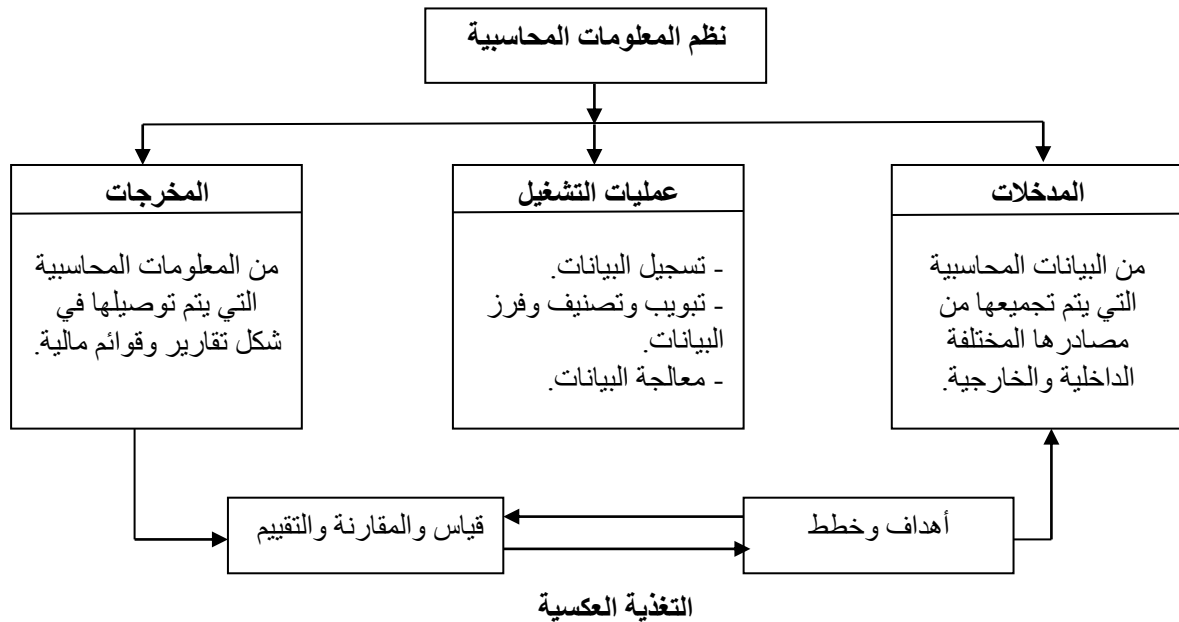
تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقه وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلاً والأطراف الداخلية كالمسيريون مثلاً.

5- وحدة التغذية العكسية:

مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لحاسبة التكاليف.

ونوضح مكونات نظام المعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): مكونات نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: هشام أحمد عطية، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة شمس، 2000، ص32.

المطلب الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية الفعالة

ينبغي أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية بعض الخصائص الرئيسية حتى تتصف بأنها نظم فعالة وتؤدي نشاطها ووظائفها و أهمها ما يلي²⁴:

- يجب أن تكون أهدافها محددة بدقة حتى يمكن تصميمها بالطريقة المناسبة لتحقيق أهدافها؛
- يجب أن تكون ملائمة وتتصف بالمرونة من أجل تمكنها من التأقلم مع ما يطرأ من التغيرات في أهداف المؤسسة ومحيطها؛
- أن تكون للأنظمة علاقة تفاعل تربط أركانها الأساسية والبيئية التي تحيط بها؛
- يجب أن تشمل نظم المعلومات المحاسبية على نظم فرعية مثل: العملاء، الموردين الأجور... الخ؛
- يجب على النظم الفرعية أن تعمل بشكل متكامل ومنسق من أجل الوصول للأهداف العامة؛
- يجب أن تسمح بإعداد التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب وبشكل دقيق؛
- حماية وأمن المعلومات المحاسبية من انسيابها في المستويات الإدارية داخل المؤسسة، أي هو نظام رقابي للمعلومات؛
- تقديم ما يحتاجه مستخدمي المعلومات بشكل يسهل عليهم اتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأهداف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طرق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول التالي:

²⁴ محمد يوسف حنفاوي، نظام المعلومات المحاسبي، دار وائل، عمان، 2001، ص59.

جدول رقم (2-1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي

<p>(1) تشغيل البيانات :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة . - تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين . - تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة . - إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة .
<p>(2) توصيل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> - توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها . - توصيل المعلومات في الوقت المناسب .
<p>(3) تحقيق الثقة بالبيانات :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها . - التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية . - الترحيل على فترات دورية . - التأكد من صحة الأرصدة .
<p>(4) تحقيق الحماية للأصول :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحياسة لها . - فصل مهمتي مسك الدفاتر وحياسة الأصول .

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص331.

المبحث الثاني: مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر مرحلة تصميم المعلومات أهم مرحلة في دورة تطور نظام المعلومات وتتمثل في ترجمة متطلبات السابق تحديدها في مرحلة تقييم وتحليل النظام إلى إطار متكامل لنظام المعلومات، ويعتبر التصميم المثالي هو البديل الذي يناسب ظروف وإمكانيات المؤسسة وفقا لدراسات الجدوى، ويعب المحاسبون، دورا هاما في مرحلة صميم النظام لمعرفة الخاصة بحاجة المستخدمين إلى المعلومات وبالتالي فهم يستطيعون مساعدة في تصميم التقارير، المستندات الأولية، الملفات، إجراءات التشغيل وسائل الرقابة.

المطلب الأول : تحليل نظم المعلومات المحاسبية

يقصد بالتحليل دراسة نظم المعلومات المحاسبية الموجودة داخل المؤسسة من حيث البيانات والحقائق، من أجل إيجاد نظم معلومات محاسبية جديدة أو تحسين النظم القديمة ومن بين الأسباب التي تجبرنا على تحليل نظم المعلومات المحاسبية فيما يلي²⁵.

- نظم المعلومات المحاسبية القديمة غير فعالة:

قد تكون نظم المعلومات المحاسبية القديمة ضعيفة في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والمسطرة من طرف الإدارة، هو ما يجعل نظم المعلومات المحاسبية تعيق عمل المستويات الإدارية باعتباره النظام الرئيسي في المؤسسة، وهذا ما يدعو محلي ومصممي النظم إلى التفكير في تحليلها للوصول إلى نقاط الضعف للسيطرة عليها.

- ظهور متطلبات جديدة:

قد تحدث تغيرات داخل المؤسسة تعجز نظم المعلومات المحاسبية بفروعها عن مواكبة هذه المتغيرات كالنمو في حجم الشركة، مثلاً تصبح الشركة غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات، أو تطبيق طرق وقواعد محاسبية جديدة مما يستدعي القيام بتعديل نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها للوصول إلى حل هذه المشاكل.

- ظهور تكنولوجيا جديدة:

قد تظهر تكنولوجيا متقدمة في الأجهزة والبرمجيات التي تمتاز بالسرعة والمرونة والدقة، الأمر الذي يدفع بالإدارة إلى الاستفادة منها في تحقيق أهدافها، مثل استخدام الحاسبات الالكترونية في نظام البيع وذلك بنقل الوثائق والمستندات المحاسبة آلياً (الالكترونيا) بين المورد والزبون.

- إجراء التحسينات الشاملة في النظم المعلومات المحاسبية:

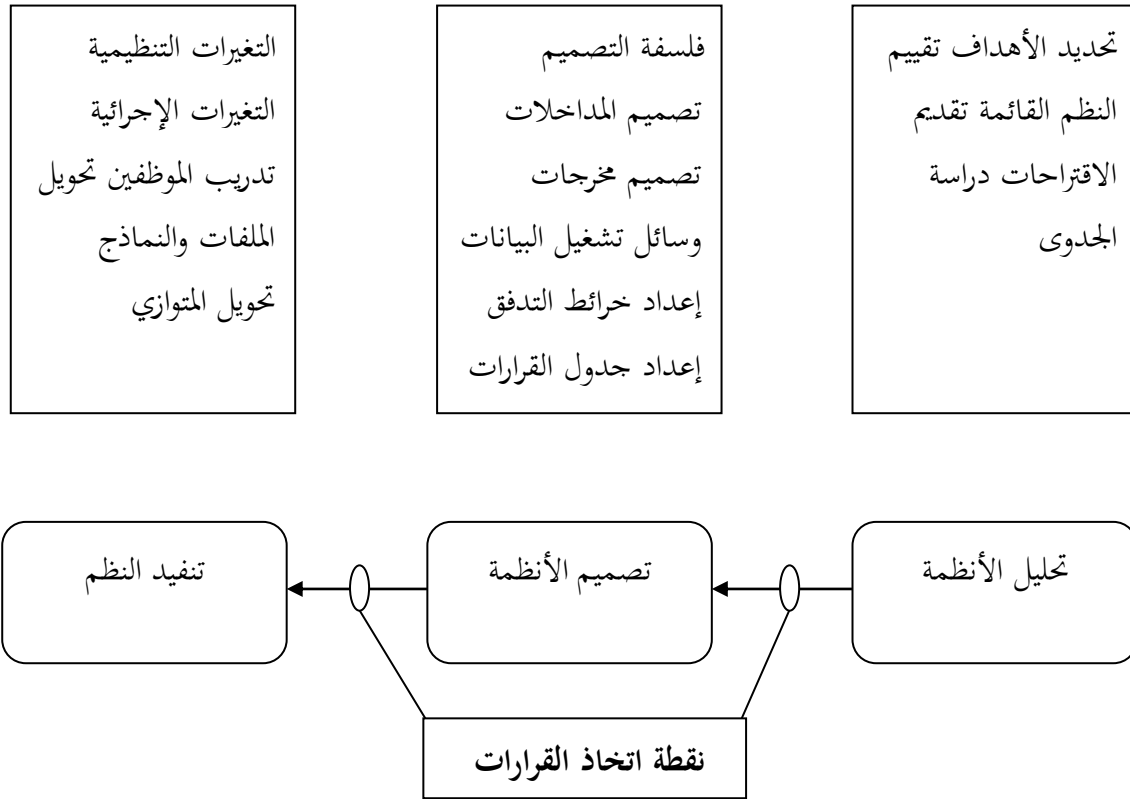
تهدف الإدارة إلى إجراء تحسينات وتعديلات شاملة على نظم المعلومات المحاسبية الحالية سواء في تشغيل أو معالجة المعلومات يجعلها تواكب التطورات الحاصلة في مجال نظم المعلومات المحاسبية مثل تحديث قاعدة البيانات.

²⁵ جمعة أحمد حلمي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط1، عمان، 2007، ص 55.

1- مراحل تحليل نظم المعلومات المحاسبية:

تتم مراحل التحليل كما هو موضح في الشكل الموالي²⁶:

الشكل رقم (2-3): مراحل تطوير النظم المعلومات المحاسبية



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص322.

1-1- تحديد أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

هذه الخطوة ضرورية لتقييم النظم المحاسبية الحالية، حيث تبدأ بتحديد أهدافها ثم استخلاص التوصيات الخاصة بالنظم المقترحة، والخطوة الثانية تكون بترجمة الأهداف العامة لنظم المعلومات المحاسبية إلى أهداف تفصيلية بتقسيم النظم إلى أنظمة فرعية أخرى مثلاً: قد تقسم نظم المعلومات المحاسبية إلى نظم محاسبية مالية وأخرى إدارية وتقسّم الأولى إلى المبيعات والمشتريات، والثانية إلى التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية. يقوم محلل الأنظمة بتحديد متطلبات نظم المعلومات المحاسبية من خلال الأسئلة الآتية:

- ما الذي ستؤديه النظم؟
- ما هو حجم البيانات المطلوبة؟
- من أين تأتي بالبيانات الداخلة لهذه النظم؟

²⁶ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص322.

- ما هي الأطراف التي تستخدم المعلومات؟

- ما هي الاحتياجات الخاصة لمستخدمي المعلومات المحاسبية؟

- ما هو نوع الرقابة اللازمة لحماية المعلومات المحاسبية؟

ويمكن أن نستخلص أن النظم هو كيفية تقديم المعلومات المحاسبية بالشكل المطلوب مثل: قد تهدف النظم المحاسبية إلى تقديم البيانات الروتينية (أجور، دفتر الأستاذ العام.. الخ).

2-2- تقييم نظم المعلومات المحاسبية القائمة:

تبدأ عملية تقييم النظم الحالية بدراسة تطبيقية على النظم من حيث تدفق البيانات والمستندات مثل: تتبع عملية تسجيل البيانات في اليومية العامة ودفتر الأستاذ وإعداد قوائم وتقارير محاسبية ثم تحديد فعالية النظم المحاسبية القائمة بالإجابة على السؤال الآتي: هل تقوم النظم بالعمل المحدد لها كما ينبغي؟ ثم يتم تحديد مدى كفاءة النظم الحالية وذلك بالإجابة على السؤال التالي: ما هي العلاقة بين تكلفة المدخلات وتشغيل البيانات مع قيمة المعلومة المقدمة بواسطة نظم المعلومات المحاسبية؟ (أي العلاقة بين المخرجات والمدخلات من حيث التكلفة). لينتهي بتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يهدف أساسا إلى زيادة الدقة والثقة في المعلومات المحاسبية وحماية ممتلكات المؤسسة.

وفي نهاية مراحل تقييم النظم يخلص المحللون إلى مايلي:

- إما إبقاء النظم الحالية كما هي مع إدخال بعض التعديلات عليها.

-أو إقامة نظم معلومات محاسبية جديدة تماما.

2-3- دراسة الجدوى:

يجب تقسيم الجدوى إلى ثلاثة أنواع و هي كالتالي:

-**الجدوى العملية:** تتمثل في دراسة مدى التوافق بين النظم المقترحة وسياسة الإدارة، مثلا: إذا كانت الإدارة ترغب في استعمال نظم المعلومات اليدوية، فهذا يعني أنها لا تتوافق مع رغبة الإدارة.

-**الجدوى الفنية:** تتعلق بتطبيق النواحي الفنية في نظم المعلومات المحاسبية، مثلا: قد يقترح المحلل استخدام الحاسب الآلي بدلا من النظم اليدوية.

-**الجدوى الاقتصادية:** يجب تقييم النظم المقترحة اقتصاديا وذلك بتطبيق أسلوب التكلفة الذي يتطلب تحديد التكاليف والمنافع الخاصة للنظم المقترحة.

المطلب الثاني: مرحلة تصميم نظم المعلومات المحاسبية

يتم في هذه المرحلة تحديد البيانات المطلوبة من النظم الجديدة وتحديد الأنواع المتخصصة من التجهيزات، والبرمجيات اللازمة للنظم الجديدة، وفيما يلي سنعرض أهم خطوات تصميم نظم المعلومات المحاسبية²⁷.

1- تصميم الأنظمة:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في دورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وتتمثل في ترجمة اقتراحات محلل الأنظمة كل التوصيات والتعديلات التي أقرت بواسطة الإدارة في مرحلة تحليل النظم. و يلعب المحاسبين دور هام في مرحلة تصميم نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة حاجة الجهة المستخدمة للمعلومة، وبالتالي فهم يساعدون في تصميم التقارير والمستندات الأولية، إجراءات التشغيل ووسائل الرقابة.

2- فلسفة التصميم:

يحدد في هذه المرحلة مصمم الأنظمة الطريقة التي يستوعبها في تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وقد تبدأ من الأعلى إلى الأسفل بالمستويات الإدارية العليا لتصل إلى المستويات الدنيا التي هي بحاجة إلى المعلومات المحاسبية، ويناسب هذا التصميم الوحدات التي تدار بطريقة مركزية (سلطة اتخاذ القرار في يد المستويات العليا). أما التصميم الثاني يبدأ من الأسفل إلى الأعلى وهو يناسب الوحدات الغني تدار بطريقة اللامركزية (سلطة اتخاذ القرار في يد المديرين بالمستويات التشغيلية)، حيث تندفق المعلومات المحاسبية في صورة تقارير وملخصات على نشاط الوحدات، في هذا التصميم (من الأسفل إلى الأعلى) يجب على المصمم أن يجمع بعض المعلومات المحاسبية عن حاجة الإدارة العليا قبل البدء في تصميم النظم الفرعية في المستويات التشغيلية وحتى لا يضطر إلى تصميم عدد كبير من الأنظمة عندما يصل إلى النظم الفرعية بالمستويات العليا.

3- تقييم بدائل التصميم:

تحاول هذه المرحلة تصحيح نقاط الضعف وحل المشاكل الموجودة في نظم المعلومات المحاسبية الحالية من خلال التصميم الفعال للنظم.

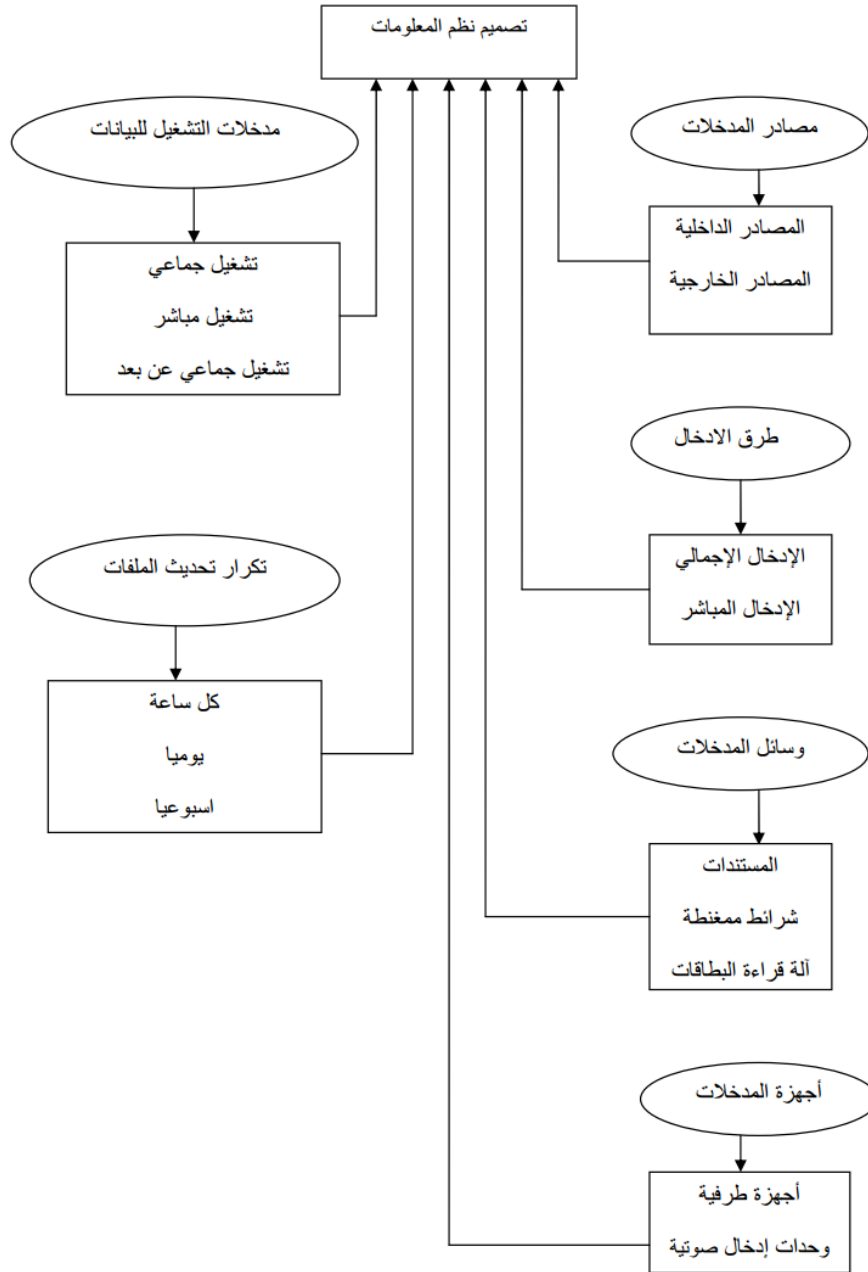
و بالتالي فإن مصمم نظم المعلومات المحاسبية يحاول تلبية المتطلبات الخاصة بهذه النظم ومستخدميها التي سبق تحديدها في مرحلة سابقة (مرحلة تحليل النظم) والشكل الموالي يبين أن مصمم النظم يحاول الاختيار بين البدائل المختلفة المكونة لنظم المعلومات من مصادر الحصول على البيانات من إدخال وتشغيل، كما أنه يختار أسلوب التشغيل المناسب.

²⁷ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص34.

4 - إعداد مواصفات التصميم:

إعداد هذه المواصفات تبدأ بمخرجات المعلومات لأنها المنتج النهائي للنظم، حيث تمثل المحور الأساسي لبقية مكونات النظم، وبعد تحديد مواصفات المخرجات يتم تحديد مواصفات قاعدة البيانات وكيفية تشغيل البيانات، والمدخلات من البيانات وأخيرا قياس الرقابة والأمن لكل عنصر من عناصر النظم.

شكل رقم (2-4): بدائل مكونات نظم المعلومات



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

بعد موافقة الإدارة على نظم المعلومات المحاسبية المصممة (المقترحة) تبدأ مرحلة تنفيذ واستكمال هذه النظم كخطوة نهائية في مرحلة تطوير نظم المعلومات المحاسبية، حيث يتم في هذه المرحلة تجسيدها، ولا تظهر إلا بعد وضع خطوات التنفيذ الملائمة التي تستغرق وقت طويل وجهودات متعددة من طرف الأشخاص والمحاسبين ومن حيث الأنشطة، حيث تمر مرحلة تنفيذ بالخطوات التالية²⁸:

1- وضع خطط ورقابة مرحلة التنفيذ:

تبدأ بوضع خطة تنفيذ تتضمن موازنة التكاليف وجدول التوقيت اللازم للتنفيذ، وتتطلب خطوات تنفيذ وإعداد جيد عن طريق تجزئة الأنشطة إلى أعمال تستغرق وقت قصير يترجم إلى تكاليف عن طريق تحديد تكلفة الساعة، ولتطوير الخطة يجب مشاركة كاملة للأشخاص الذين يستخدمون النظم الجديدة، ويجب التزام المستخدمين بالأوقات المحددة، والرقابة تكون بمقارنة التكاليف الفعلية والوقت الفعلي مع ذلك المحدد في الخطة.

2- أنشطة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية:

يتم تحديد الأنشطة من خلال ما يلي:

2-1 اختيار وتدريب الأفراد: يتطلب أفراد جدد لتشغيله وصيانته وهذا يعتبر مهما لتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية المقترحة.

2-2 إعداد الأجهزة: يتطلب معدات وأجهزة حديثة وتوفير مكان لها، وقد تتطلب محاسب آلي كبير ومركز للبيانات يعمل على تخزين البيانات وتشغيلها واستدعاءها.

2-3 اختبار البرامج والنظم المعلومات المحاسبية: يمكن أن تشتمل على ما يلي:

- اختبار البرامج: تتم عملية التحقق من إمكانية الاعتماد على هذه البرامج من خلال إجراء عمليات اختبار عليها وذلك بعد الانتهاء من كتابتها داخل المؤسسة لتتمكن من اكتشاف وتصحيح الأخطاء اللغوية والمنطقية التي يمكن أن توجد في البرامج قبل عملية اختبار النظم ككل.

- اختيار النظم: تهدف إلى التأكد من أن عناصر نظم المعلومات المحاسبية من أجهزة وبرامج وملفات تعمل مع بعضها البعض بالكيفية المطلوبة.

²⁸ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

وتفيد هذه التجارب في اكتشاف أي عيب أو خطأ في النظم قبل القيام بعملية تحويلها إلى نظم جديدة وإلغاء النظم القديمة، كما يجب التأكد من أن عملية الاختبار قد شملت كل الحالات التي تكون عليها النظم عندما تدخل الخدمة في الواقع العملي.

2-4- وضع المعايير: يجب وضع معايير تتناسب مع نظم المعلومات المحاسبية الجديدة حيث تتعلق هذه المعايير بما يلي:

- عناصر نظم المعلومات المحاسبية.

- معايير الأداء مثل: مستوى استخدام البرامج والأجهزة.

- التوثيق (معايير لخرائط التدفق والمستندات).

2-5- التوثيق: وهو عبارة عن وصف كتابي قائم على برامج وتعليمات للتشغيل وعينة من المستندات، والتوثيق مهم نظراً لأنه:

- يساعد العاملين على معرفة المهام الواجب القيام بها؛

- يساعد على النصح في عملية التشغيل؛

- يفيد محلي النظم والمبرمجين عند إجراء تغييرات في البرامج؛

- يعين مراجع لتقييم نظم الرقابة الداخلية؛

- يسهل عملية الاتصال داخل المؤسسة.

2-6- عملية الامتثال: يحتاج تنفيذ هذا الإجراء إلى التعاون بين مصممي ومحلي نظم المعلومات المحاسبية وبين من يتولون مسؤولية تشغيل النظم ومستخدمي مخرجاتها، وتتم هذه العملية من خلال عدة أنشطة نذكر منها مايلي:

- إجراءات التغييرات التنظيمية؛

- إجراء التغييرات في الإجراءات الإدارية؛

- تدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد؛

- تحويل الملفات.

وعادة ما يتم إتباع في عملية الانتقال المدخلين التاليين:

الامتثال المتوازي: ويقصد به تشغيل كلا النظامين القديم والجديد لكي يتم التأكد من أن نظم المعلومات المحاسبية الجديدة يعمل وفق الأهداف المسطرة وذلك بمقارنتها مع أهداف نظم القديم الذي يشتغل معه في نفس الوقت والذي يتم التحلي عليه في حالة ما كانت النظم الجديدة تحقق الأهداف.

الامتثال المباشر: يتميز هذا الانتقال بالمخاطرة، حيث يتم إيقاف نظم المعلومات المحاسبية القديمة وتحويلها إلى نظم جديدة، بعد ما يصعب التشغيل أو القيام بالانتقال الموازي.

المطلب الرابع: مرحلة تقييم نظم المعلومات المحاسبية

تم هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة تنفيذ وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية الجديدة لفترة من الزمن تكفي لإتمام دورة تشغيل كاملة في النظم، وتهتم هذه المرحلة على ناحيتين أساسيتين²⁹:

- مدى تحقيق نظم المعلومات المحاسبية الجديدة والأهداف المخططة.

- تقييم أداء محلي ومصممي نظم المعلومات المحاسبية.

تركز عملية التقييم أولاً على مدى التحقيق الفعلي للأهداف المسطرة مسبقاً لنظم المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى اكتشاف أي تعديلات هامة يحتاجها نظم المعلومات المحاسبية فيجب أن تكون تحليلية في طبيعتها، وتشمل التقييم على مايلي:

- مقارنة تكاليف التشغيل الفعلية لنظم المعلومات المحاسبية مع التكاليف المقدرة، وذلك بتحليل ما يوجد من اختلافات كبيرة بين الكلفتين، وانحراف تكاليف التشغيل الفعلية عن المقدرة بزيادة أو بنقصان ملحوظة قد يؤثر على المنافع الاقتصادية لنظم المعلومات الجديدة.

- مقارنة أوقات التشغيل الفعلية ومعدلات الأخطاء مع المعدلات المقدرة في مواصفات تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وعدم تحقيق مواصفات التصميم قد يؤثر سلباً على منافع هذه النظم.

- تحليل شكاوي مستخدمي النظم والتأكد من وجود أسباب حقيقية لها وإجراء ما يلزم من تعديلات في نظم المعلومات المحاسبية، وتوفير المعلومات المحاسبية التي تفي باحتياجات متخذي القرارات.

²⁹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص270.

- تقييم أداء الفريق الذي قام بتحليل نظم المعلومات المحاسبية بهدف معرفة المشاكل التي صادفت هذه المراحل، بالإضافة إلى تقييم الطرق والأدوات التي استخدمت أثناء تطوير النظم، وعادة ما توكل مهمة القيام بعملية التقييم إلى المديرين أو الخبراء الذين لم يشاركوا في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية، ويكون من الأنسب الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة للاستفادة من خبرتهم.

المبحث الثالث: الإدارة ونظام المعلومات المحاسبية

تمثل المؤسسة البيئة الداخلية التي يعمل في نطاقها نظام المعلومات المحاسبية إلى جانب العديد من نظم المعلومات الأخرى التي يمكن أن تتواجد فيها، وفي هذا السياق سنوضح العلاقة التي بينهم، والحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية.

المطلب الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في إدارة الوحدة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظاماً كلياً للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها: النظام المحاسبي، النظام المالي، النظام الإنتاجي، النظام التسويقي، نظام المشتريات والتخزين، نظام الأفراد (العاملين)، وتعمل هذه النظم مع بعضها البعض بصورة مترابطة ويشق متبادل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها المؤسسة ككل.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة انطلاقاً مما يلي³⁰:

1- نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن المؤسسة؛

2- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات؛

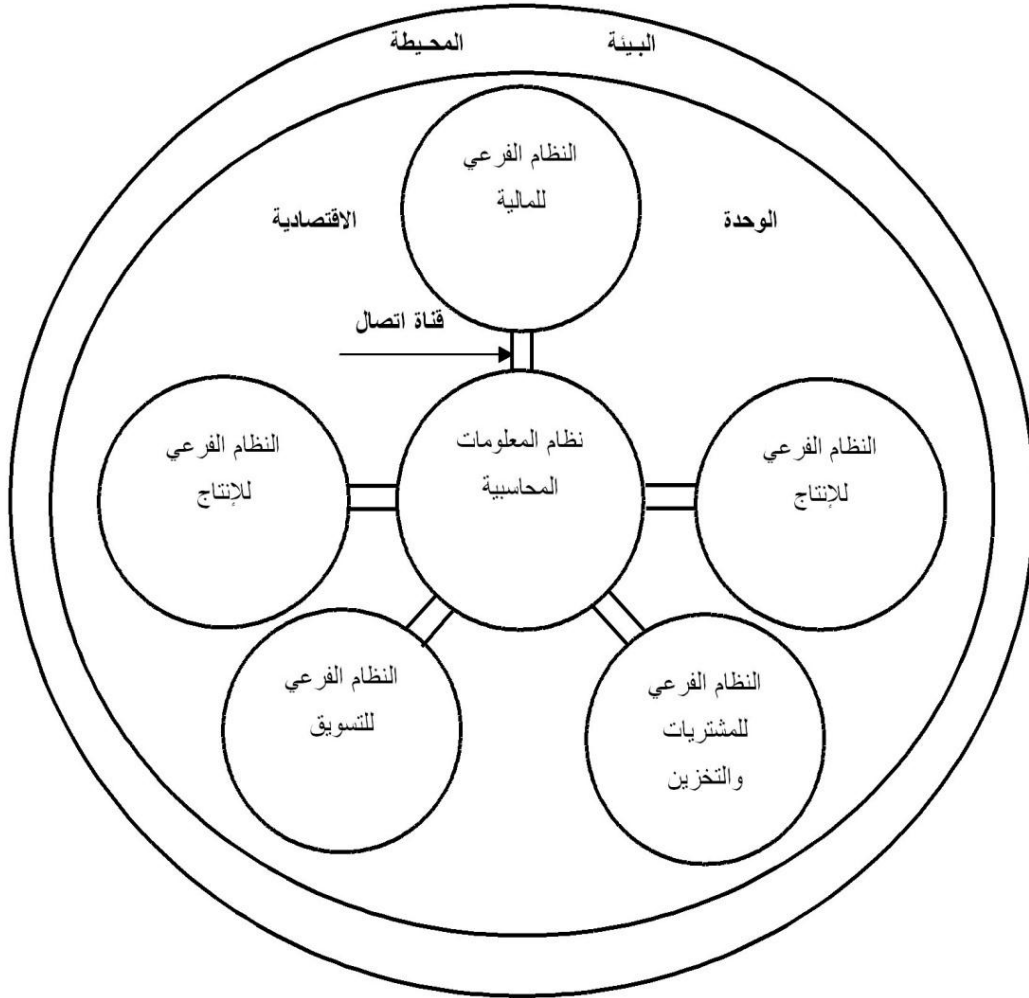
3- يمكن لنظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة؛

³⁰ قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحدا، العراق، 2003، ص 23.

4- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة.

ويمكن توضيح أهمية نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة بالشكل الآتي:

الشكل رقم (2-5): أهمية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم المعلومات الأخرى

لكي تتم عمليات التنسيق والتكامل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الفرعية الأخرى في المؤسسة لابد من دراسة العلاقة بينهما وتوضيحها لمعرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة بصورة واضحة وتحديد موقعه على شبكة المعلومات فيها³¹.

1- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمالية:

تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة وتحديد مصادرها وأوجه استخدامها بكفاءة وفاعلية، حيث يهتم بمقابلة الالتزامات المالية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة وصولاً إلى أهدافها المنشودة. وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية، وهي كالتالي:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح وتحليلاته)، فضلاً عن توفير البيانات الخاصة بتخطيط الربح وتحليلات التعادل.
- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وكذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية... الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية بصورة عامة.

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج:

يتركز النشاط الرئيسي لإدارة الإنتاج في استخدام الموارد المتاحة للعمليات الإنتاجية بكفاءة اقتصادية في سبيل الحصول على المنتجات المرغوبة سواء كانت سلعا أو خدمات.

³¹ قاسم محمد الهبتي، زياد ألسكي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ومن خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب³².

- معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج.

- معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي.

- معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج، من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.

- المساعدة في وضع تقديرات وموازنة الإنتاج والتعبير عنها بصورة قيمية.

- توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام المحاسبة، المسؤولية والتكاليف المعيارية.

3- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمشتريات والتخزين:

يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المورد المناسب، ويرتبط النظام الفرعي للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين، ومن هذه المعلومات مايلي:

- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد.

- معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي تصبح غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين.

- معلومات تساعد في تخطيط المخزون، وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين والمواد.

- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.

³² عبد الله حمدي النجم، نظم معلومات الإنتاج، دار وائل، الأردن، 2005، ص 74.

4- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للتسويق:

- يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات المؤسسة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعية وحجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسعير المستهدف.
- ويعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات اللازمة وضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات مايلي:
- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة المؤسسة الاقتصادية؛
 - ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات، عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطورة؛
 - مساعدة في وضع تقديرات موازنة لعملية التنبؤ والتحليلات الخاصة بالمبيعات.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للأفراد:

- تختص بإدارة الموارد البشرية بالعمل على توفير الاحتياجات منها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يوفر معظم المعلومات اللازمة والتي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات مايلي:
- معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد؛
 - توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها؛
 - معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وآثارها المتوقعة.

المطلب الثالث: الحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية

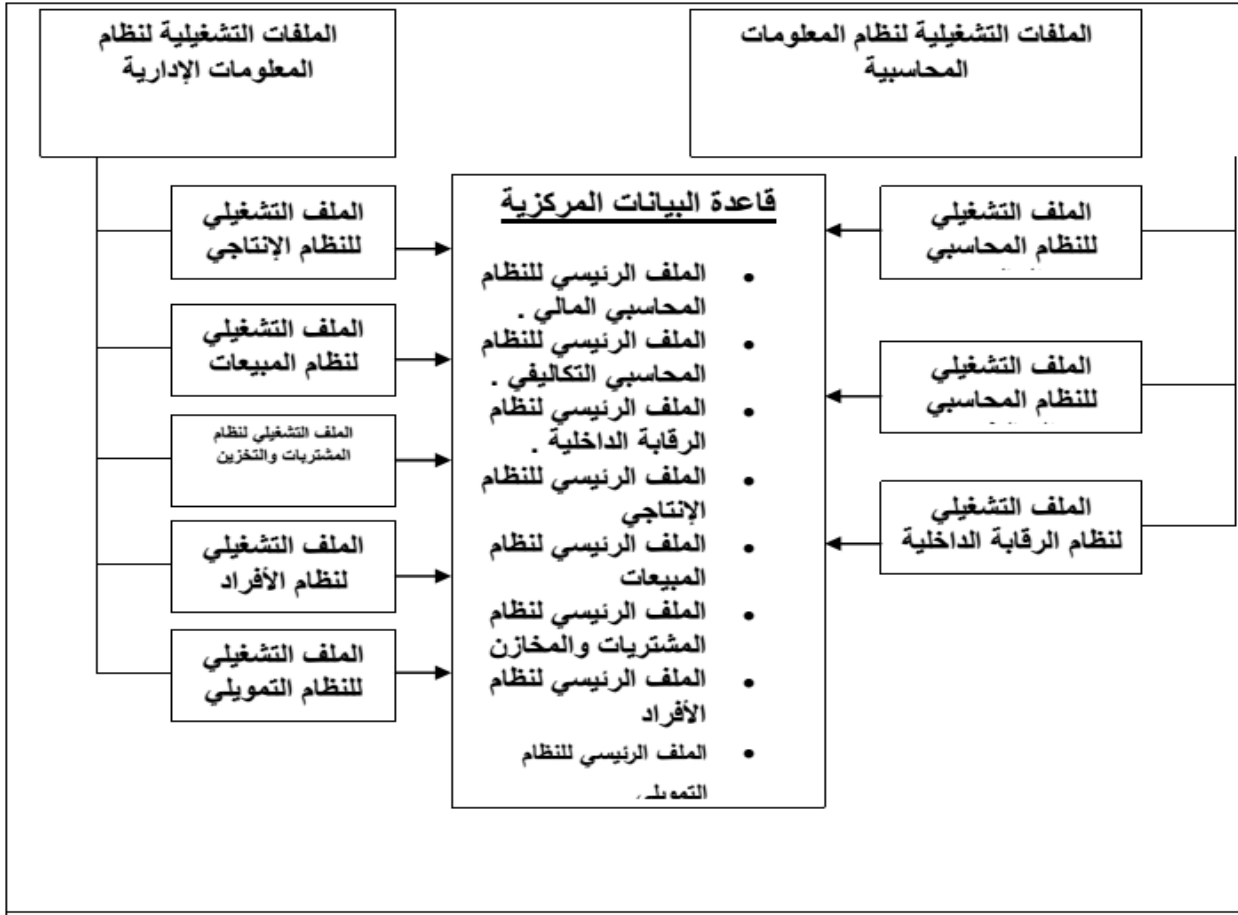
- يشير بعض الكتاب إلى أن ظهور المحاسبة الإدارية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك المساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت وصف المحاسبة الإدارية بأنها امتزاج عملي بين المحاسبة و الإدارة ، والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات.

ومن هنا يمكن النظر إلى المحاسبة الإدارية بوصفها نظاماً للمعلومات يهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة، وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية اللازمة للمحاسبة، والعمل على دمج الاثنين معا في إطار عام يركز على احتياجات متخذي القرار من خلال الاعتماد على علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف متخذ القرار في ضوء الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية، و ذلك من خلال اعتماد المحاسبة الإدارية في ذلك على مفهوم متطور وهو أن المحاسبة ليست وسيلة لخدمة الإدارة للمؤسسة الاقتصادية، بل تتعاون معها وتنسق بين أساليب كلا منهما بهدف تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، حيث أن كلا من المحاسبة والإدارة تعتبران وسيلتان تنفيذيتان لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ككل، ومن ثم يلزم التنسيق والتوفيق بين الأساليب العلمية لكل منهما لتحقيق ذلك³³.

وهكذا فإن وجود نظام معلومات للمحاسبة الإدارية سوف يساهم بدرجة أساسية وكبيرة في تحقيق أهداف النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وذلك من خلال الاعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية التي تشمل كلا من النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي للتكاليف، نظام الرقابة الداخلية، وتستخدم أساليب تحليل خاصة اقتصادية وإدارية وإحصائية وسلوكية، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية، التاريخية والآنية والمستقبلية، ومتابعتها وتقييمها، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ترشيد الإدارة نحو اتخاذ القرارات اللازمة. والشكل التالي يوضح ذلك:

³³ محمد عبد الحسين الفرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، ط1، عمان، 2005، ص50.

الشكل رقم (2-6): متطلبات نظام المعلومات الإدارية



المصدر: عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، دار الفنون، عمان، ط5، الأردن 1999،

ص222.

خلاصة الفصل:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات نزداد كلما كان هناك كم كبير من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين، وعليه فإن أية مؤسسة يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصر الأساسية المتمثلة بكل من: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن يساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها ولا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن الاستفادة منها مره ثانية كمدخلات في النظام.

يمثل نظام المعلومات في أية مؤسسة حلقة الوصل بين كل من مراكز القرارات ومراكز التنفيذ فيها، وذلك من خلال تأمين العلاقة بين هذه المركز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل بالمؤسسة اقتصادية والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها. ولو نظرنا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم لوجدنا أن المؤسسة تعد نظاما كليا يتكون من عدة نظم فرعية يمثل نظامي المعلومات المحاسبية وإدارية أحد أبرز هذه النظم، وبالتالي الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية، وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل ولترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية بكافة نظمه الفرعية ونظام المعلومات الإدارية بكافة نظمه الفرعية، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين.

ونظر لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية وإدارية، ومن هذه النظم الفرعية تشكل مجموعة من الاختصاصات العلمية المتنوعة، فإن الأمر يتطلب وجود فرق عمل يضم كافة هذه الاختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحقق التنسيق والربط والتكامل بين بعضها البعض.

وكضرورة حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب مواصلة تطوير، ومهارات الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال دورات التعليم المستمرة ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولا إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى مؤسسة ككل إلى تحقيقه.

الفصل الثالث
عملية اتخاذ القرارات
وعلاقتها بنظام المعلومات
المحاسبي

تمهيد:

عملية اتخاذ القرار تخص المفاضلة لاختيار البديل المناسب، ويتم ذلك عن طريق تحديد خصائص كل بديل على حده ثم اختيار الأنسب والملائم في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار، كما يختلف مع القرار في طبيعته بحسب متخذي القرارات ومسؤولياتهم ومراعاة للمستوى الإداري.

إن عملية اتخاذ القرارات بشكل عام تعتبر من أهم العناصر وأكثرها أثرا على عمل الأفراد والجماعات على حد سواء بثتى أنواعها واختصاصاتها وذلك راجع لكونها عملية ضرورية تلازم كل أعمال الإنسان وتصرفاته سواء على مستوى حياته الخاصة أو على مستوى الوظائف والمهام الموكلة إليه في عمله اليومي (إدارة، قيادة، إشراف،... الخ).

ونظرا لأهمية هذا الموضوع قمنا بدراسته في هذا الفصل بشكل من التفصيل، حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، في الأول منهما تعرضنا إلى عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى المعلومات المحاسبية ودورها في عملية اتخاذ القرارات، ثم نقوم في المبحث الثالث بدراسة المحاسبة التحليلية كوسيلة لاتخاذ القرارات.

المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة

بعد أن يتم الحصول على المعلومات يأتي دور مستخدميها في كل المستويات الإدارية ليقوم باستعمالها في عملية اتخاذ القرارات حسب مختلف أنواعها وأهميتها داخل المؤسسة وهي تصادف صعوبات ومشاكل تعيق تطبيق هذه القرارات نظرا لظروف وعوامل مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات وأنواعها**1- مفهوم عملية اتخاذ القرار:**

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولتها الكتب والدوريات والمجلات العملية وغيرها، إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرارات عملية اختيار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالاتي:

إن القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده ويتخذه من بين آراء مختلفة مطروحة³⁴.

ويمكن أن يعرف القرار بأنه عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل، ويعرف كذلك بالاختيار بين عدة بدائل لتحقيق هدف معين، والقرار ما هو إلا عملية تنبؤ، فهو يحاول الربط بين الماضي والمستقبل أو حل مشكلة التي تنتظر الحل المناسب³⁵.

و كما عرف القرار بأنه هو الحسم أو الفصل في نزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تفيد الدراسة والتحليل³⁶.

أما عملية اتخاذ القرار فهي عبارة عن كل مراحل اتخاذ القرار ابتداء بمرحلة تحديد المشكلة موضوع القرار وانتهاءها باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه.

وفي الأخير فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدى ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار .

³⁴ أحمد محمد زنبيل خوري، دور المحاسبين، ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص36.

³⁵ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، ط1، عمان، 2003، ص ص245-83.

³⁶ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبية، دار وائل، ط1، عمان، 2004، ص308.

2-أنواع القرارات:

يمكن تصنيف القرارات إلى عدة أنواع طبقا لمعايير متعددة وهي كآتي³⁷:

2-1- من حيث النشاط الإداري:

أ- القرارات الاستراتيجية: تمثل القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الاستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل، والرقابة على الأداء العام للمؤسسة ويحتاج هذا النوع من القرارات إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمنظمة والتأكد منها.

ب- القرارات التكتيكية: ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترات مالية متباعدة نسبيا.

ج- قرارات تشغيلية: يتم اتخاذ القرارات التشغيلية ضمن القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية في المؤسسة ويمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات اللازمة لاتخاذها هي معلومات محددة ومتاحة ضمن المؤسسة نفسها. كما تم تبويب أنواع القرارات ضمن المجموعات التالية³⁸:

د- القرارات التخطيطية: وتتعلق هذه القرارات بخطة التمويل على أنشطة المؤسسة واتجاهاتها من ناحية وتخطيط استخداماتها وانتفاع بها من ناحية أخرى.

هـ- القرارات التنفيذية: وهي قرارات تصدر بالإجراءات والتنظيمات الواجبة لتنفيذ القرارات التخطيطية، وجميع هذه القرارات تهدف إلى تحقيق الهدف المقرر والمحدد في القرارات التخطيطية.

و- القرارات الرقابية: القرارات الرقابية هي القرارات التي تتعلق بتحديد ومعالجة أسباب الانحرافات وتصميمها بالصورة التي تصب في صالح المؤسسة.

2-2- من حيث الوظائف الأساسية في المؤسسة:

أ- القرارات تتعلق بالعنصر البشري: تتضمن كل القرارات التي تتعلق بمصادر الحصول على الموظفين وكيفية الاختيار بينهم وطرق تدريبهم، وأسس دفع الأجور والحوافز، الترقية... الخ، وهي القرارات التي لها علاقة بالعنصر البشري.

ب-القرارات التي تتعلق بالوظائف الإدارية: تخص كل الأهداف المسطرة والمزمع تحقيقها والإجراءات الواجبة إتباعها وكيفية اختيار المديرين وكيفية توجيههم إلى المصالح المختلفة.

³⁷ ياسر صادق مطيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

³⁸ أحمد محمد زنبيل خوري، مرجع سبق ذكره، ص36.

ج- قرارات تتعلق بالإنتاج: تخص القرارات التي لها صلة بالمصنع من خلال موقعه وآلاته ومراحل الإنتاج في الورشات وكيفية التخزين والحصول على المواد الأولية وطرق دفع أجور العمال.

د- قرارات تتعلق بالتحويل: القرارات التي تخص طرق التحويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها وحجم رأس المال.

هـ- قرارات متعلقة بالتسويق: هي القرارات التي تتعلق بسلعة وحدة، ومنها تختص بنوعية السلعة ومواصفاتها وطريقة تسويقها في مختلف الأسواق التي تتعامل معها وكيفية الإعلان عنها³⁹.

2-3- من حيث هيكل المشكل:

أ- القرارات المبرمجة: تتخذ هذه القرارات في إطار النشاط اليومي لحل المشكلات اليومية التي لا يحتاج متخذي القرار فيها إلى جهد كبير وتفكير طويل مثل: إصدار قرار الترقية بالأقدمية.

ب- القرارات غير المبرمجة: تمتاز بعدم التكرار وتهتم بالمشكلات المعقدة التي تفرض على متخذها جمع المعلومات الدقيقة والقيام بدراسات، وذلك من أجل اتخاذ القرارات مثل: القرارات الصادرة بإنشاء فرع لوحدة ما⁴⁰.

المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرارات

إن عملية اتخاذ القرارات تشتمل على مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي توضح طبيعتها، فيما يلي⁴¹:

1- عملية قابلة للترشيح: فليس بالإمكان الوصول إلى ترشيح كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.

2- تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية: وهذه الصفة نابعة من كون هذه العملية تتأثر بعوامل النفسية نابعة من شخصية الأفراد المساهمون في القرار، وبالعوامل الاجتماعية نابعة من بيئة القرار.

3- تمتد في الماضي والمستقبل: فالقرار الإداري امتداد لقرارات سابقة، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات. كما يمتد في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل.

4- تقوم على الجهود الجماعية المشتركة: فهذه العملية تحتاج إلى جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، فالقرار خلاصة جهد جماعي.

³⁹ محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المؤسسات، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2006، ص117.

⁴⁰ محمد حافظ حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴¹ كنعان نواف سالم، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص87-91.

5- **تتصف بالعمومية والشمول:** تتصف بالعمومية من حيث أن أنواع القرارات وأسس وأساليب اتخاذها عامة بالنسبة لجميع الشركات. وشاملة من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية.

6- **عملية ديناميكية مستمرة:** فهي عملية مرحلية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف، كما أن التغيير المستمر للمشكلة يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغيير لحل المشكلة.

7- **عملية مقيدة وتتسم بالبطء أحياناً:** فمتخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوط متنوعة، كما أنها عملية تتسم بالبطء، لكونها تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار.

8- **عملية معقدة وصعبة:** تتطلب نشاطات متعددة، وقدرات ومهارات لإنجازها.

المطلب الثالث: عناصر عملية اتخاذ القرار

تتكون عملية اتخاذ القرارات من العناصر الأساسية موضحة فيما يلي⁴²:

- 1- **متخذ القرار:** فقد يكون فرداً أو جماعة، و متخذ القرار الرشيد بحاجة إلى الابتكار، أي أن تكون لديه القدرة على إيجاد أفكار جديدة مفيدة ومناسبة للمشكلة، تختلف عما فعل سابقاً.
- 2- **موضوع القرار:** وهو المشكلة التي تتطلب البحث عن حل أو اتخاذ قرار بشأنها، فأغلب المشاكل لا تظهر بشكل واضح، وهناك مشاكل ظاهرية لا تعبر عن المشكلة الحقيقية.
- 3- **الأهداف والدافعية:** فلا يتخذ قرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف محدد.
- 4- **المعلومات:** إن توفير المعلومات (الملائمة والموثوقة) عن المشكلة، مسألة حيوية لنجاح القرار.
- 5- **التنبؤ:** يعتبر ركناً أساسياً يساعد في إدراك أبعاد المشكلة تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها.
- 6- **البدائل:** يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لحل مشكلة ما، فمتخذ القرار الجيد هو الذي يختار البديل الأنسب والأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.
- 7- **مناخ القرار:** أي الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار من ظروف داخلية وخارجية تضع أمام متخذ القرار قيود عند اتخاذ القرار. لذا يجب عليه أن يحسن التعامل مع هذه القيود.

42 عليان، ربحي مصطفى، العمليات الإدارية، دار صفاء، ط1، عمان، 2010، ص ص61-62.

يلاحظ أن تلك العناصر مترابطة بشكل تفاعلي، حيث يدرس متخذ القرار المشكلة موضوع إدراك أبعاد القرار مستخدماً أساليب اتخاذ القرار، لتحليل المعلومات المتاحة حول البدائل المتوفرة، والمشكلة، تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها، مع الأخذ بعين الاعتبار المناخ العام والقيود التي تواجه القرار، متبعاً في ذلك كله مراحل عملية اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: الظروف المختلفة لاتخاذ القرار

يمكن تمييز المواقف والظروف الخاصة بالمشكلة التي نريد اتخاذ قرار بشأنها، بين ظروف التأكد وظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد، وتعتبر معالجة المخاطرة وعدم التأكد، من أهم المشاكل التي تعيق متخذي القرارات، وسوف نتناول في هذا المطلب شرح كل حالة كمايلي⁴³:

1- اتخاذ القرار في ظروف التأكد:

قد تتوفر لبعض القرارات معلومات كافية وكاملة بشكل محدد، لا تتخلله أي غموض بإمكان متخذ القرار في هذه الحالة تحديد النتائج بدقة كاملة، في مجال الأعمال ويمكن القول بأن القرارات الروتينية تنصف بحالة التأكد، و في مجال الاستثمار يمكن القول بأن القرار يمكن أن يتخذ على ضوء معلومات كاملة وشبه مؤكدة عن العائد وتاريخ السداد وشروطه، وهذا يعني أن يكون لكل بديل نتيجة واحدة واحتمال واحد. ولما كانت مواقف ظروف التأكد تعتبر أسهل مواقف اتخاذ القرارات، ولا تحتاج إلى حصر وتقييم البدائل المتاحة تمهيداً للاختيار فيما بينها، لذا فإن متخذ القرار يميل عادة إلى تمييز هذا النوع من التحليل حتى إن لم تتوفر ظروفه بالفعل، ويتم في هذه الحالة افتراض ظروف التأكد لمجرد التبسيط على أساس عدة اعتبارات هي كتالي:

- وجود احتمالات عدم التأكد ضئيلة، يمكن تجاهلها دون الوقوع في خطأ كبير.
- وجود احتمالات عدم تأكد ملموسة، إلا أن صعوبة وتكلفة التحليل تدفع إلى افتراض ظروف تأكد مع ترك الحكم عليها لتقدير وخبرة متخذ القرارات، (ويلاحظ أن هامش الخطأ في هذه الحالة يقل كثيراً عن اتخاذ القرار بدون معلومات).
- إدخال عنصر عدم التأكد عن طريق أخذ بعض متوسطات النتائج، فإذا كان المطلوب مثلاً: تحديد تكلفة استعمال آلة معينة بينما يتعذر تحديد قيمتها.

⁴³ أحمد رجب عبد العلي، المحاسبة الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص32.

2- اتخاذ القرارات في ظل المخاطرة:

يطلق هذا المصطلح (المخاطرة) على المشكلة التي يكون لها عدة أوضاع ممكنة لكل بديل، دون أن تتمكن من تقرير حدوث أي منها بشكل قاطع، وأن في هذه الحالة، يجب إيجاد وسط مرجح لتقديرات كل بديل على ضوء احتمالات الأوضاع المختلفة، ويفترض بطبيعة الحال أن إجمالي هذه الاحتمالات ينبغي أن يساوي واحداً، وبذلك يمكن القول أن المعلومات المتاحة عن الموقف من هذا النوع تقل عن سابقتها في أن نتائج البدائل المختلفة لن تكون معروفة بنفس الدرجة من التحديد والتأكيد.

3- اتخاذ القرار في ظروف عدم التأكد:

حالة عدم التأكد ترتبط بنظرية اتخاذ القرار وليست بالمتغيرات الإحصائية، نكون أمام حالة عدم تأكد، إذا لم يكن لدينا أية معلومات حول الاحتمالات الممكنة للبيانات، فإذا كانت الاحتمالات غير معروفة تماماً فالقيمة المتوقعة للقرار لا يمكن تحديدها، ولذا فإن المعلومات المتاحة لاتخاذ القرار في مثل هذه الحالات تكون عند حدها الأدنى، مما يجعلها عند المعالجة أصعب مواقف اتخاذ القرار على الإطلاق.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية ودورها في عملية اتخاذ القرارات

يمثل نظام المعلومات المحاسبية الدور الرئيسي نحو اتخاذ القرار في تزود الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة، وطبقاً لهذا المبدأ يجب أن تفوق المنفعة المتوقعة من التكلفة التي يتحملها كل بديل، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقق منفعة كافية على الأقل لتغطية التكاليف المختلفة، وهنا يأتي دور المحاسب لإعداد تقارير الأداء الدورية المرفوعة للإدارة العليا.

المطلب الأول: مراحل عملية اتخاذ القرارات

تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدد من المراحل يمر بها متخذو القرار للوصول إلى الحل الأنسب، وقد حدد خمس خطوات تقليدية من المفيد اتباعها عند اتخاذ القرار، وهذه الخطوات موضحة في الشكل التالي⁴⁴:

⁴⁴ Adair, J, Decision Making & Problem Solving Strategies, Kogan Page, London, 2007, p23.

الشكل رقم (3-1): المدخل التقليدي لاتخاذ القرارات



المصدر: Adair, J, op.cit, p23

1- تحديد الهدف والمشكلة:

يجب أن يعرف متخذ القرار ماذا يريد أن يحقق، وأن يعرف بوضوح ما الذي يريد أن يحصل عليه، وإلا فإن إتمام عملية اتخاذ القرار سيكون ضبابياً. فتحديد المشكلة يتطلب التعرف على جميع جوانبها بشكل دقيق وصحيح.⁴⁵

2- جمع المعلومات ذات الصلة:

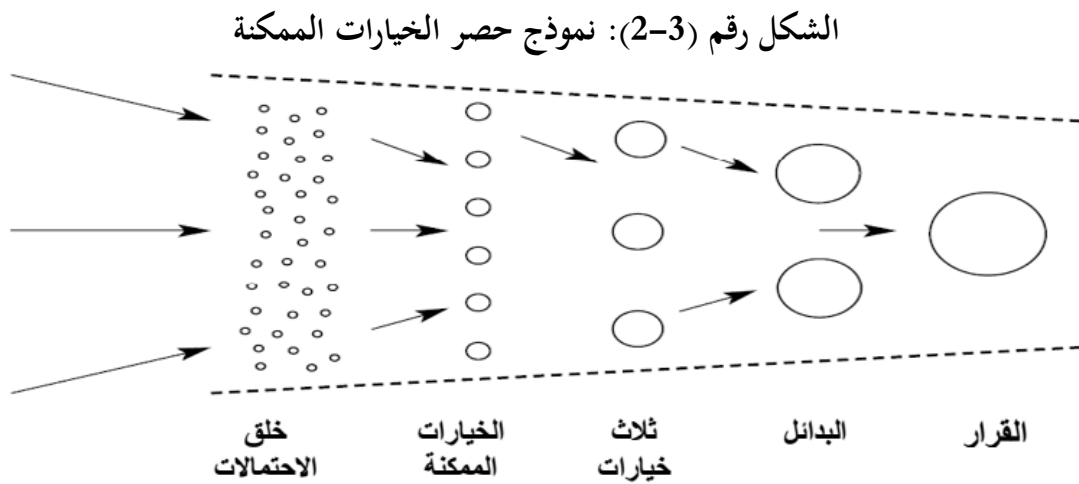
الخطوة التالية هي جمع وتمحيص المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة، إذ أن بعض تلك المعلومات يكون متوفر بوضوح، والبعض الآخر ربما يكون مفقود، فمن الضروري التمييز بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المتاحة، ومن الخطأ النظر إلى القرار الواسع ثم الرجوع إلى المعلومات المتوفرة دون النظر هل هذه المعلومات ذات علاقة، فهناك خلط بين التصنيفين.

فغالباً كميات البيانات المقدمة تعتبر مجرد إضافة للحجم إذا لم يعرف متخذ القرار المعلومات المطلوبة. ولاسيما أن تطور التكنولوجيا ساهم في إيجاد معضلة جديدة، وهي زيادة المعلومات بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على التعامل مع البيانات المتراكمة، وهذه المعضلة تمثل مشكلة لدى متخذي القرار.

⁴⁵ الموسوي، منعم زمير، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل، ط1، عمان، 2009، ص15.

3- توليد الخيارات الممكنة:

إن صناع القرار الذين يفتقرون إلى المهارة يقفزون بسرعة للوصول إلى البدائل، ولا يعطوا ما يكفي من الوقت والطاقة الذهنية لتوليد على الأقل ثلاث أو أربع احتمالات، ومتخذ القرار الرشيد بحاجة إلى إمعان النظر في جميع الاحتمالات، لأن ذلك سببا لتوليد الأفكار، وبعد ذلك العمل على قدرته التقييمية من أجل تحديد الخيارات الممكنة، ومن ثم يختبر تلك الخيارات من أجل حصرها في ثلاث خيارات ثم إلى بديلين حتى يصل إلى القرار المناسب، ويلاحظ أن البديل هو واحد من اثنين من المسارات المتاحة⁴⁶، ويتضح ذلك بالشكل (11) كما يلي:



وبعد توليد الأفكار، يحتاج متخذ القرار إلى تقييم البدائل، بتحليل كل بديل للتعرف على مزاياه، وعيوبه، وقوته، وضعفه، وما يترتب عليه من إيجابيات وسلبيات، وتتطلب هذه العملية المقارنة بين البدائل ووجود المعايير الدقيقة والمحددة الواجب الالتزام بها عند المفاضلة بين البدائل⁴⁷.

4- اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة يترجم متخذو القرار جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، الذي يعطي أكبر قدر من المزايا المحتملة ويقلص السلبيات إلى أقل ما يمكن⁴⁸.

وقد حدد معايير تساعد متخذ القرار على اختيار أفضل البدائل لمعالجة المشكلة، وهي كالتالي:

- تحقيق البديل للأهداف، ويفضل البديل الأفضل.

⁴⁶Adair, J, op. cit, p28.

⁴⁷ طعمة حسن ياسين، نظرية اتخاذ القرارات أسلوب كمي تحليلي، دار صفاء، ط1، عمان، 2010، ص25.

⁴⁸ عبد الحميد عبد العظيم عبد السلام، القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1996، ص539.

- مدى اتفاق البديل مع أهداف المؤسسة، قيمها، نظمها وسياساتها.
- مدى كفاءة البديل في استغلاله للموارد المتاحة.
- درجة المخاطر المتوقعة من تنفيذ البديل.
- اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج وبأقل تكلفة وجهد ممكن.
- الأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ البديل، ومدى توفرها في الشركة.
- ملائمة البديل لعوامل البيئة، ومراعاة مدى تناسب البديل مع العوامل البيئية الخارجية.
- الوقت الذي يستغرقه اختيار البديل وتنفيذه، وأن يعالج البديل المشكلة في الوقت المناسب.
- وأضاف معايير إضافية أخرى لتقييم البديل المتاح لحل المشكلة، وهي كالتالي⁴⁹:
- آثار تنفيذ البديل على الشركة أو على الشركات الأخرى، بل على المجتمع ككل.
- الآثار الإنسانية والاجتماعية للبديل وانعكاساته على الأفراد داخل الشركة وخارجها.
- مدى استجابة المرؤوسين وتقبلهم للقرار، فعدم استجابتهم يخلق عقبات تحول دون تنفيذه، ومن هنا تبدو أهمية إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

5- التنفيذ والتقييم:

من الخطأ الاعتقاد بأن مهمة متخذ القرار تنتهي بإقرار القرار، فعملية اتخاذ القرار لا تنتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل، لأنها متخذ بجهود الآخرين، القرار لا ينفذ القرار بنفسه، وعلى متخذ القرار أن ينقل للآخرين القرار المتخذ، ويشرح لهم أبعاده، ويقنعهم به حتى يطمئن إلى قبولهم لفكرة القرار، ويدفعهم ويحفزهم إلى تنفيذه بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب.

كما يتوجب على متخذ القرار القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار؛ بغرض التعرف على مستوى الإنجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين، ومحاولة حلها، وهذا يساهم في التقييم المستمر للقرار ولمراحل تنفيذه المختلفة، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو القرار⁵⁰.

⁴⁹ كنعان نواف سالم، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁵⁰ عليان، ربحي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 67.

المطلب الثاني: القرار الفعال

الفعالية في اتخاذ القرارات تعني قدرة متخذ القرار على اختيار البديل الذي يحقق أقصى عائد باستخدام نفس الموارد، أي أن الهدف من اختيار البديل الأفضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محددة من الموارد. والقرار الفعال هو الذي يتم اتخاذه في ضوء نظرة شاملة إلى التنظيم ومحيطه، وليس في ضوء نظرة قاصرة على مشكلة محلية أو وقتية، وهذا يتطلب من متخذ القرار الموازنة بين المخاطر التي قد يسببها اتخاذ القرار والمزايا التي قد يجلبها. فيجب أن يمحص كل بديل لمعرفة مدى الأفضلية التي ينطوي عليها⁵¹.

1- العوامل المؤثرة في فعالية القرار:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في سلوك متخذ القرار أثناء اختياره بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرار، وتؤثر بالتالي على فعالية القرار. وتتمثل هذه العوامل في القيود التي تفرضها القوانين على متخذ القرار، وفي الضغوط البيئية التي يتعرض لها أثناء اتخاذ القرار، وفيما يلي أهم العقبات التي تؤثر على فعالية القرار⁵².

أ- القوانين والأنظمة: يعتبر القرار جزءاً من السياسة الشاملة للشركة، لذلك يكون متخذ القرار مضطراً الأخذ في الاعتبار عوامل معينة أهمها: الالتزام بالأنظمة والقوانين، الموازنة، الخطأ، مدى وقع القرار على السلطات العليا، والرأي العام، واعتبار القرارات السابقة.

ب- العوامل الإنسانية: هذه العوامل إما أن تكون نابعة من سلوك شخص القائد، أو مساعديه، أو مرؤوسيه، موضحة على النحو التالي:

- شخص متخذ القرار: وهي الاعتبارات المتمثلة في شخصية متخذ القرار وعواطفه وقيمه وخبرته ومركزه، كلها عوامل تؤثر على فعالية القرار المتخذ.

- المساعدون والمستشارون المتخصصون: يكمن تأثيرهم من خلال أسلوب تفكيرهم، وطرق عرضهم وتناولهم للموضوعات.

- المرؤوسون وغيرهم من يمسه القرار: فيجب النظر إلى المرؤوسين باعتبارهم أفراد لهم ميولهم ورغباتهم ودوافعهم، من الممكن أن يساهموا بآرائهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول التي يختار متخذ القرار من بينها البديل الأفضل.

⁵¹ كنعان، نواف سالم، القيادة الإدارية، دار الثقافة، ط1، عمان، 2009، ص 388.

⁵² كنعان، نواف سالم، القيادة الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 393-396.

ج- الضغوط: فمتخذ القرار يتعرض لضغوط سواء خارجية أو داخلية تؤثر في توجيه القرار وتحد من فعاليته، وأهم هذه الضغوط هي التالي:

- **الضغوط الخارجية:** تتمثل في ضغوط الرؤساء أو السلطات العليا، وضغوط الرأي العام، والقوى الاقتصادية، كالمنافسة والندرة، وكذلك ضغوط المهتمون بالشركة، مثل: المستثمرون، الدائنون، المستهلكون، الموردون، الأجهزة الرقابية والسياسية.

- **الضغوط الداخلية:** أهمها ضغوط التجمعات غير الرسمية ومراكز القوى التي تخلقها تلك التجمعات، وكذلك وقت متخذ القرار، ومدى تعدد الحلول البديلة؛ فكلما تعددت الحلول البديلة كلما تطلب القرار جهداً ووقتاً لدراساتها.

المطلب الثالث: معوقات اتخاذ القرارات

توجد العديد من المعوقات التي تواجه متخذ القرار، وتحد من وصوله إلى القرار الفعال (الأمثل)، ومن هذه المعوقات ما يلي⁵³:

1- الإخفاق في تحديد الأهداف: عدم مقدرة متخذ القرار على تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها باتخاذ القرار، يجعل عملية اتخاذ القرار أمراً صعباً؛ لأن متخذ القرار لا يعرف الهدف النهائي. وقد لا يميز بين الأهداف الفرعية والرئيسية، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات الأهداف.

2- اعتماد منظور ضيق: عندما يكون متخذ القرار مقيداً بمنظور ضيق، فإنه سيخفق في التفكير بطريقة إبداعية منطقية، الأمر الذي ينعكس على سلامة القرار وعقلانيته.

3- الإخفاق في تقييم الخيارات بالشكل المناسب: إن عدم توقف متخذ القرار عند كل بديل مطروح وقفة متأنية مدروسة بعمق، ومعرفة نتائج كل بديل ومزاياه ومحاذيره، يؤدي إلى اتخاذ قراراً متسرعاً، واختلاف النتيجة عن الهدف المرسوم.

4- عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة: إن عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة، قد يتوجه الجهود إلى اتخاذ قرارات تركز على المشكلات الفرعية دون أن يؤدي ذلك إلى المشكلة الرئيسية.

⁵³ طعمة حسن ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

5- **شخصية متخذ القرار:** إن خضوع متخذ القرار إلى لبعض القيود، مثل: الجمود، الروتين، المركزية والتفرد في اتخاذ القرار، سيؤدي ذلك إلى آثار سلبية تنعكس على فعالية القرار.

6- **نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات:** فنقص المعلومات يؤثر على جودة المعلومات ويزيد من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار. كما قد يمتنع متخذ القرار عن اتخاذ القرار، لأسباب منها: ضعف كفاءة المدير، وعدم توفر الخبرة لديه.

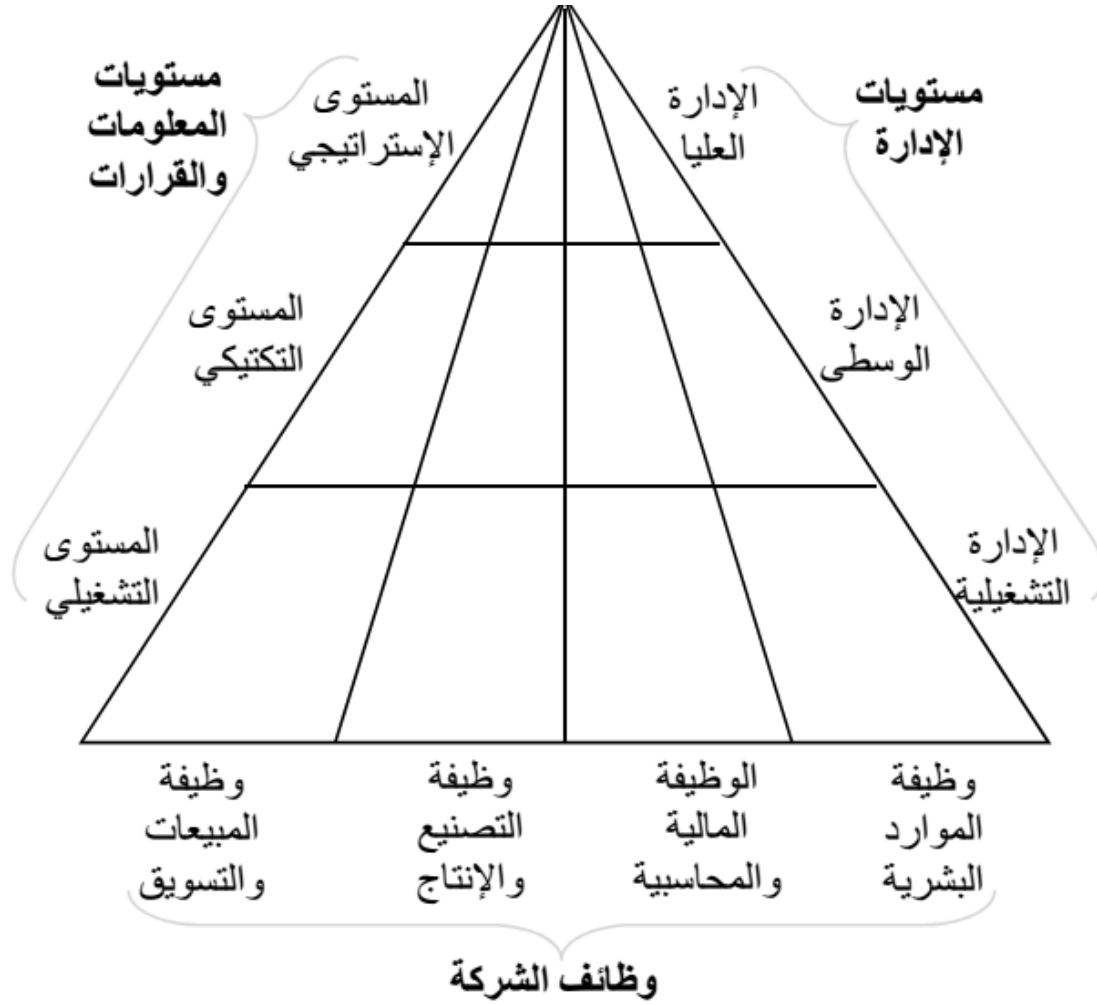
المطلب الرابع: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

وفي ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة، يتبين مدى الحاجة للمعلومات سواء في تحديد وتحليل المشكلة، أو وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها.

ولوحظ من خلال دراسة أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات ومستويات الإدارة في الشركة، وجود حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للشركة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركة (العليا، والوسطى، والتشغيلية). فلا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ أي قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، والشكل يوضح اعتماد كل مستوى من مستويات الإدارة على مستويات المعلومات والقرارات المتعددة عند كل وظيفة من وظائف المؤسسة.

الشكل رقم (3-3): مستويات الإدارة وعلاقتها بالقرارات والمعلومات



المصدر: نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010-2011، ص37.

ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات؛ والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرار⁵⁴.

ويتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل وظيفة في المؤسسة، وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الاستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي، لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكد، لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛ وبالتالي تأثيرها على قيمة الشركة.

⁵⁴ لجهلي ناصر محمد، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص118.

المبحث الثالث: المحاسبة التحليلية كأداة لاتخاذ القرارات

لقد مرت المحاسبة التحليلية بعدة مراحل منذ نشأتها، وتحولت الأدوار التي أسندت لها إلى أن أصبحت أداة للتسيير ومساعدة على اتخاذ القرارات. ورغم اختلاف الطرق والأساليب التي تستعمل لتجسيدها في الميدان، إلا أن ذلك لا يعتبر من نقائص هذه المحاسبة، وإنما تطورا تاريخيا متماشيا مع تطور وتنوع النشاطات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة التحليلية

المحاسبة التحليلية هي تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى، وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوءها القرارات المتعلقة بنشاطها، فهي تسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة⁵⁵.

وتعرف المحاسبة التحليلية على أنها عبارة عن مجموعة تقنيات لتخصيص وتحميل الأعباء للمنتجات، بهدف إدماج النفقات في التكاليف.

وتعرف المحاسبة التحليلية بأنها نظام معلومات داخلي خاص بمشكل المؤسسة وبطبيعة محيطها، الذي يسمح لمسيري المؤسسة: بمتابعة تطور التكاليف الوسيطة والتكاليف النهائية، اتخاذ مجموعة من قرارات التسيير. فهي تسمح إذن بالإجابة و بشكل دقيق على التساؤلات التالية: متى، كيف، أين، تخلق المؤسسة القيمة؟ وأيضاً تعتبر نظام متكامل قادر على إنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة لمساعدة الإدارة في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات⁵⁶.

المطلب الثاني: أهداف المحاسبة التحليلية

هناك من يعتبر أهداف المحاسبة التحليلية هي نفسها المهام التي ترمي إليها، ومن يعتبر أن الأهداف هي المبادئ التي يركز عليها نظام المحاسبة التحليلية. ولكن مهما كانت الأغراض المنتظرة من هذه المحاسبة، فهي تبقى عبارة عن نظام يهتم به أصحاب القرار، لأنه يسمح بالإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي وضعية المؤسسة؟

⁵⁵ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، صص 8-57.

⁵⁶ درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005، صص 115.

- لماذا هي في هذه الوضعية؟

- كيف يمكن تحسين هذه الوضعية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة فقد حددت الأهداف المتعلقة بالمحاسبة التحليلية من بين أهمها مايلي:

- المساهمة في تحديد سعر بيع الوحدة المنتجة؛
- المساعدة في تحديد الحد الأدنى لتخفيض الأسعار؛
- تحديد ما هي المنتجات التي تعود على المؤسسة بالربح والتي تخلق خسارة؛
- ضبط التكاليف من خلال مقارنة بين التكلفة الفعلية والمعيارية؛
- تساعد في تحديد كمية الإنتاج والمبيعات التي تتحقق عندها أفضل ربحية ممكنة؛
- تساهم في وضع الخطط اللازمة لتحضير الموازنة التقديرية؛
- الرقابة على التكاليف وقياس الانحرافات؛
- تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

المطلب الثالث: أهمية نظام المحاسبة التحليلية

تعتبر المحاسبة التحليلية نظام معلومات يسمح لكل مسؤول في المؤسسة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، بمعرفة قيمة التدفقات والأحداث، وبالقدرة على تحليل نتائج قراراته أو التزاماته في إطار صياغته للتقديرات الموازنة، ويعتمد هذا النظام على سرعة المعلومات التي يوفرها أكثر مما يعتمد على دقتها⁵⁷.

1- المحاسبة التحليلية كوظيفة وسيطة:

تقدم المحاسبة التحليلية معلومات اقتصادية حول الماضي القريب، الحاضر والمستقبل. فهي مدججة ضمن نظام التسيير الشامل، كما يجب على المحاسبة التحليلية أن تستجيب لاحتياجات الذين لديهم مسؤولية اتخاذ القرارات مهما كان مستوى مسؤوليتهم.

إن المحاسبة التحليلية هي عملية تصميمية، تعتمد على قواعد مرنة وبسيطة، وهي قواعد خاصة بكل مؤسسة حسب طبيعة نشاطها أو طريقة تركيبها، فهي عملية ترتبط بتنظيم المؤسسة، حيث تركز على قواعد قابلة للفهم من طرف جميع المسؤولين، كما أن المحاسبة التحليلية تكون دائمة، ولا يمكن أن تكون مجمدة خاصة في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيات ذات تطور سريع، ولكي تكون كذلك يجب أن يساهم الجميع في

⁵⁷ درجمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص 120.

إحيائها و بالدرجة الأولى مسؤولي المؤسسة حتى وإن استلزم الأمر القيام بتكوين اقتصادي لإظهار أهميتها لجميع عمال المؤسسة.

وإذا كانت المحاسبة التحليلية مهمة وضرورية في جميع المؤسسات مهما كان نوع نشاطها، فأهميتها تبدو أكثر في المؤسسات الإنتاجية التي تتطلب وضع آليات رقابية على كل المستويات، خاصة تلك المسؤولة عن تتبع المسار الإنتاجي منذ تحويل المواد الأولية إلى أن تصبح منتجات تامة مستعدة للبيع، فمجال المحاسبة في هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يشمل كل المراحل دون استثناء، حتى تتمكن المؤسسة من اكتشاف نقاط الضعف والقوة من خلال تحليل التكاليف والنتائج حسب كل منتج وحسب كل قطاع أو نشاط، بما يسمح القيام بالتصحيحات اللازمة فيما يتعلق بإعداد الموازنات المستقبلية.

2- المحاسبة التحليلية مؤشر النجاح الصناعي:

إن الدراسات التي قام بها الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة التحليلية، تبين أنه إذا استعملت هذه الأخيرة كآلية للتسيير، فإنه بإمكان المؤسسة المعرفة الدقيقة لكل مجريات الأحداث داخلها، كما يمكنها بإجراء التعديلات مرحليا على التقديرات، حتى تتمكن من تفادي مواجهة مخاطر غير متوقعة، خاصة في محيط يقوم على مبدأ المنافسة. ويتمثل النجاح الصناعي فيمايلي:

1-2- النوعية: والتي يتم قياسها بمعدل الذي يحسب بالعلاقة ما بين عدد القطع المعيبة والعدد الإجمالي للقطع المصنوعة، هذا فيما يتعلق بالنوعية الداخلية، أما النوعية الخارجية فيتم قياسها بعدد احتجاجات عدم المطابقة وعدد الحسومات التي تمنحها المؤسسة نتيجة مردودات القطع.

2-2- التكلفة: لحساب التكاليف، جهزت المؤسسة نفسها بهيكل خاص بالمحاسبة التحليلية مطابق لقياس النجاح، بحيث جعلت من هذا الهيكل نظام معلومات يزودها بمختلف التكاليف التي يتسبب فيها المسؤولين (وهي ما يطلق عليها التكاليف الخاضعة للرقابة) مقارنة بالتكلفة النهائية الكلية، كما يسمح هذا النظام بقياس مستوى إنفاق مصاريف الاستثمار مقارنة بالموازنة، كما يسمح أيضا بتقييم تكلفة المواد الأولية والمنتجات النهائية.

كما يسمح أيضا بتقييم الموازنات السنوية، والموازنات المرحلية التي تسمح بإجراء التعديلات على الموازنات، خاصة عند مقارنة التكاليف الحقيقية بالتكاليف التقديرية وتحديد أسباب الفروقات بعد تحليل عناصر التكلفة.

2-3- الآجال: يسمح هذا المؤشر بمعرفة الوقت الحقيقي لإنتاج القطع حسب كل نوع، كما يسمح بتحديد الوقت الخاص بكل ورشة والوقت المستغرق لتسليم المنتجات للزبائن مع تحديد الوقت الضائع.

2-4- الموارد البشرية: يعتبر الفصل بين اليد العاملة المباشرة واليد العاملة غير المباشرة من مهام هيئة الموارد البشرية، لتحديد معدل الغيابات خاصة على مستوى الورشات مما يسبب تأخر في إنجاز الطلبات، كما يعطي

قاعدة لحساب التكاليف الخاص بكل نوع من اليد العاملة، كما يقوم هذا المؤشر بإعطاء معلومات حول عدد القطع المنتجة حسب كل عامل ولكل يوم.

هذه المؤشرات التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال إعداد الموازنة، سمحت لهذه المؤسسة بفرض نفسها في السوق، وكما يلاحظ أنها اعتمدت على المحاسبة التحليلية كمؤشر أساسي لتحديد المسؤوليات من خلال حساب التكاليف وتحليلها، فالمحاسبة التحليلية إذن جزء لا يتجزأ من نظام معلومات المؤسسة خاصة إذا استعمل بالشكل الذي يعكس رغبات المسؤولين وتوقعاتهم من هذا النظام.

المطلب الرابع: طرق المحاسبة التحليلية في اتخاذ القرار

1- طرق حساب التكاليف:

إن حساب التكاليف يتم بعدة طرق وسنركز على ثلاثة طرق مهمة في اتخاذ القرارات وهي كالتالي⁵⁸:

1-1- طريقة التكاليف الحقيقية:

إن هذه الطريقة تعتبر من الطرق الأولى استعمالاً في محاسبة التكاليف، عند حساب سعر التكلفة نقوم بإدخال كل التكاليف في سعر التكلفة النهائية، فهي تحمل كل التكاليف الفعلية على سعر التكلفة أي أن سعر التكلفة يشمل جميع أعباء الاستغلال الخاصة بالدورة العادية، وهذه التكاليف هي كآتي:

- تكاليف محسوبة بعد الإنتاج الفعلي، أي بعد معرفة كل أعباء الوحدة الاقتصادية.
- تكاليف محسوبة على أساس الأعباء الفعلية للاستغلال.
- تشمل المصاريف العادية أو الحملة المحددة على أساس تحليل الاستهلاكات وتحليل مصاريف المستخدمين وتوزيع الأعباء.

كما يمكن تصنيفها إلى أعباء مباشرة تحمل مباشرة سعر التكلفة وأعباء غير مباشرة لا تحمل مباشرة في سعر التكلفة لأنها مرتبطة بوظائف وأقسام مختلفة، وتمتاز هذه الطريقة بإدخالها كل الأعباء في سعر التكلفة، كما يعاب على أنها:

- طريقة الحساب طويلة عند توزيع وتحميل الأعباء غير المباشرة.
- عشوائية التحميل والتوزيع للأعباء غير المباشرة.
- لا تأخذ بعين الاعتبار تغييرات مستوى النشاط.

⁵⁸ محمد سعيد أوكيل، تقنيات المحاسبة التحليلية، دار الافاق، الجزائر، ط1، 1998، ص116.

1-2- طريقة التكلفة المتغيرة:

تعتمد هذه الطريقة أساساً على التمييز والفصل بين الأعباء الثابتة والمتغيرة، ولا يؤخذ في الحسبان إلا الأعباء المتغيرة، وهي التي تتغير مع تغيير حجم الإنتاج أو حجم المبيعات مما يؤدي إلى الحصول على هامش بدلا من الحصول على نتيجة.

تلخص طريقة التكاليف المتغيرة إلى مدى تغطية المؤسسة أولاً للأعباء الثابتة في أقرب وقت ممكن ثم الأعباء المتغيرة، فهي تهتم بدراسة المردودية أكثر مما تهتم بمستوى سعر التكلفة.

1-3- طريقة التكلفة الهامشية:

تعتبر من بين الطرق التي تستعملها المؤسسة في رقابة نشاطها واتخاذ القرارات الاستراتيجية، حسب هذه الطريقة تكلفة الإنتاج تحسب على أساس الوحدات المفردة أي بعد إنتاج كل وحدة إضافية يحسب لها سعر تكلفتها ويقارن مع سعر البيع الممكن الحصول عليه، إذن هي تكلفة الوحدة الأخيرة.

تستعمل هذه الطريقة في التسيير، وذلك بتحديد حجم الإنتاج الأمثل، وهذا بعد معرفة التكاليف الإجمالية المتكونة من التكاليف الإجمالية الثابتة والتكاليف الإجمالية المتغيرة وتكلفة الوحدة المتوسطة وتكلفة الوحدة الثابتة وتكلفة الوحدة المتغيرة.

2- اتخاذ القرار وفق نتائج طريقة الأقسام المتجانسة:

تلعب القرارات دور كبير في المؤسسة ومن أهم هذه القرارات نجد مايلي:

1-2- قرارات التسعير:

يستخدم معظم المديرين أسلوب التكلفة مضاف إليه نسبة ربح معقولة تكفي لتحقيق عائد ملائم على الاستثمارات كأساس لتحديد أسعار منتجاتهم بمعنى أنهم يقومون بتحديد متوسط تكلفة الوحدة المنتجة ويحددون السعر بإضافة نسبة ربح إلى تلك التكلفة ويترتب على هذا الأسلوب أن الأسعار التي تؤثر على حجم المبيعات تحدد على أساس التكلفة الكلية والتي تحدد بدورها ولو جزئياً على أساس حجم الإنتاج والمبيعات ومن ناحية أخرى يتم تحديد السعر على أساس سلوك المنافسين والمستهلكين ويلاحظ أن أقصى سعر يمكن تحديده لأي منتج هو ذلك السعر الذي يضمن عدم تغيير سلوك المستهلك بمعنى أنه عدم القيام المستهلك باستبدال هذا المنتج بغيره كما يتحدد أدنى سعر تجنّبها نتيجة عدم إنتاج وبيع المنتج، وإذا كان تأثير المؤسسة في تحديد سعر السوق محدوداً فأنتها تقوم بالبيع بأسعار السوق وعن طريق تحقيق الرقابة على التكاليف تستطيع تحقيق نتائج مربحة

أما إذا كانت المؤسسة تقوم بتحديد أسعارها فإنها تقوم بتجميع البيانات عن التكاليف وتضيف إليها نسبة الربح الملائمة وتخضع الأسعار المحددة بهذه الطريقة إلى تعديلات وتسويات مستقبلية في ضوء ظروف السوق الواقعية⁵⁹.

2-2- تسعير الطلبات:

إن الخاصية التي تتميز بها مثل هذه المؤسسات التي تعمل بالطلبات هي دوام وجود مشكل تحديد الأسعار إذ أن كل طلبية تتطلب عرض خاص للسعر والعامل الخاص هنا هو التفاوض بين الزبائن والموردين، وأن قواعد الفاتورة تختلف من قطاع إلى آخر، فمؤسسات الخدمات تستعمل عادة عنصر أو عناصر التكاليف وخاصة عدد ساعات العمل المصروفة⁶⁰.

2-3- قرارات تحديد سعر بيع المنتجات النهائية:

قرار تحديد سعر البيع للمنتج النهائي لا يعتبر مجرد قرار تسويقي أو قرار تمويل فقط بل يعتمد على كل الأنشطة أي يؤثر على المؤسسة ككل، فسعر البيع يعتبر من العوامل الهامة في تحديد كمية الطلب على المنتجات وفي نفس الوقت تحديد الإيرادات الداخلية للمؤسسة، وتعتبر التكلفة العامل الأساسي في قرار التسعير حتى ولو كانت المؤسسة تنتج منتجات نمطية وتبيعها في سوق، تتصف بالمنافسة بحيث لا تستطيع أن تتحكم في سعر المنتجات أي أن الأسعار تكون محددة مسبقا في هذه الحالة يكون عامل التكلفة هو المؤثر إلى حد كبير على حجم المبيعات وعلى طرف التوزيع وشروط الائتمان مع الزبائن، وعلى الأرباح المتوقعة.

2-4- قرارات تحديد سعر التنازل بين وحدات المؤسسة:

في غالب الأحيان نجد أن المؤسسة تتكون من عدة وحدات بحيث كل وحدة تقوم بوظيفة خاصة بها، وبالتالي فإن منتجات كل وحدة تعد عائد خام بالنسبة للوحدة الموالية، وهذا حتى يتم تصريف المنتج خارج المؤسسة.

ولأجل انتقال المنتج من وحدة لأخرى تستعمل المؤسسة ما يسمى بسعر التنازل ويمثل هذا السعر القيمة التي يتم بها تحميل أو تبادل السلع والخدمات فيما بين الأقسام الفرعية في المؤسسة، فهي إذن عبارة عن أسعار داخلية⁶¹.

⁵⁹ أحمد نور فتحي السوافيري، المحاسبة الادارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص186.

⁶⁰ أحمد نور فتحي السوافيري، مرجع سبق ذكره، ص186.

⁶¹ محمد سعيد أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص116.

خلاصة الفصل:

ترتبط فاعلية ونجاح أي نظم المعلومات المحاسبية بدرجة تثيرها على أداء الإدارة العليا لوظائفها المركزية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ويتمثل هذا تثير فيما تقدمه هذه النظم من بيانات ومعلومات ملائمة عن البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات محل المشاكل القائمة والمستقبلية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ولذا فإن اعتماد أسلوب أو منهج علمي سليم للحصول على هذه المعلومات وتنظيم عملية استخدامها يعد من أولى وأهم واجبات الإدارة العامة الحديثة لترشيد قراراتها خاصة عندما تواجه هذه الإدارة كم هائل من البيانات والمعلومات عن شتى مجالات العمل اليومي، تهدف نظم المعلومات المحاسبية في مساندة عملية اتخاذ القرار الذي له اثر على مسار المؤسسة، فهو عملية اتخاذ البديل الذي يراه متخذ القرار مثل من بين مجموع البدائل.

المؤسسة لها قرارات مختلفة وفق جميع المستويات، فتهدف إلى مساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع خطط طويلة الأجل والرقابة على تنفيذها، كما تهدف إلى مساندة الإدارة التنفيذية في إنجاز القرارات التي تخص عملية التخطيط، كما تساعد على اتخاذ القرارات اللازمة بتصحيح الانحرافات وذلك بالنظر في أسبابها ومصادرها، ومحاولة تفاديها مجدداً.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية في مؤسسة

سوناطراك المركب الصناعي

GNL2Z

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضع الدراسة واتساعه، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لا بد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي، وبهدف تحقيق غرض إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع ومعالجة المعلومات والبيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، و تحليلها بطريقة علمية لغرض الاستدلال وتحليل النتائج بالمنهج الإحصائي المناسب، فقد تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة للقياس وذلك بغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة، و بالتالي التوصل إلى استخلاص النتائج.

وبغرض الإلمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل أساسا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة سوناطراك؛

المبحث الثاني: تدفق المعلومات داخل وخارج المؤسسة؛

المبحث الثالث: الاستبيان الخاص بالدراسة.

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة سوناطراك

تزرخ الجزائر بثروات كبيرة من النفط والغاز استثمرت من أجل دفع الآلة الصناعية التي تمكن من رفع التحدي في وجه التطور الاقتصادي في الجزائر.

وهنا يظهر الدور الذي تلعبه مؤسسة سوناطراك في هذه الاستراتيجية التطورية عن طريق استخراج النفط والغاز ثم تحويله ليصبح مادة قابلة للاستعمال وتوزيعه نحو دول العالم.

هذه السلسلة الطاقوية تؤدي إلى استثمارات معتبرة، هذا ما يفرض على شركة سوناطراك هيكلًا ماليًا ومحاسبيًا يضمن الفعالية في تسيير الموارد المكونة لموجودات الشركة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

تعتبر سوناطراك من أهم المؤسسات البترولية في الجزائر وإفريقيا، هي تشارك في التنقيب، الإنتاج، ويهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية تنشط سوناطراك في الجزائر وعدة بلدان في العالم: إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. برقم أعمال يقارب 56,1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010، تحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع وثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع وخامس مصدر للغاز الطبيعي⁶¹.

1- المجالات التي تنشط فيها المؤسسة:

توجه الشركة نشاطاتها صوب مهام استراتيجية المتمثلة فيمايلي⁶²:

- البحث والتنقيب عن الآبار البترولية؛
- استغلال الموارد البترولية؛
- تميع الغاز الطبيعي وتحويل المحروقات؛
- نقل المحروقات؛
- المبادلات التجارية للمنتوجات البترولية (التسويق).

⁶¹ <http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html>

⁶² وثائق مقدمة من طرف المركب، تعريف بمؤسسة سوناطراك.

2- الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة:

تعتمد على مايلي:

- التحكم المستمر في حرفها القاعدية؛
- تقوية طاقتها التكنولوجية و التسييرية؛
- التنمية الدولية والشراكة؛
- تنويع نشاطاتها.

3- وحدات الشركة:

تستوعب المؤسسة الوطنية "سونا طراك" 37 ألف عامل من بينهم 14500 إطار سامي والذين يمثلون 40% من المجموع العام.

تشمل الشركة على وحدات تجميع الغاز الطبيعي، حيث تتمركز وحدات تجميع وتحويل الغاز الطبيعي في كل من أرزيو وسكيكدة، فيما يخص وحدات أرزيو هي كتالي:
GL1Z، GL2Z، GL3Z، والتي تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 450 كلم.
وقد اقتصرت دراستنا التطبيقية على مركب GL2Z.

المطلب الثاني: نشأة مركب GL2Z

مركب GL2Z هو مصنع لتجميع الغاز الطبيعي في الجزائر حيث تم إبرام عقد مع شركة أمريكية لإنشائه في 15/04/1976 وتم انطلاق أشغاله الهندسية في 09/02/1977 وأنجز لتجميع 41.251 مليون م³ من الغاز الطبيعي يوميا والآتي من الحقول الغازية لحاسي الرمل، وكان أول إرسال للغاز الطبيعي المميع في 20/07/1981.
يقع مركب GL2Z في الشمال الشرقي لبلدية بطيوة على بعد 2 كلم وعلى بعد 40 كلم من ولاية وهران،
بالتحديد في المنطقة الصناعية أرزيو على بعد حوالي 8 كلم غرب أرزيو، ويتكون من ثلاثة مناطق صناعية وهي:

- المنطقة الصناعية للإنتاج؛
- المنطقة الصناعية للمنتوجات اللازمة لعملية الإنتاج (الهواء، بخار الماء، الكهرباء...)
- المنطقة الصناعية لتجميع الغاز و تتكون من 6 قطارات لعبور الغاز المميع بسعة إنتاج متوسطة تقدر ب: 11000 م³ من الغاز الطبيعي يوميا.

1- الإنتاج والتخزين والتصدير:

تحتوي حلقة الإنتاج على العناصر التالية:

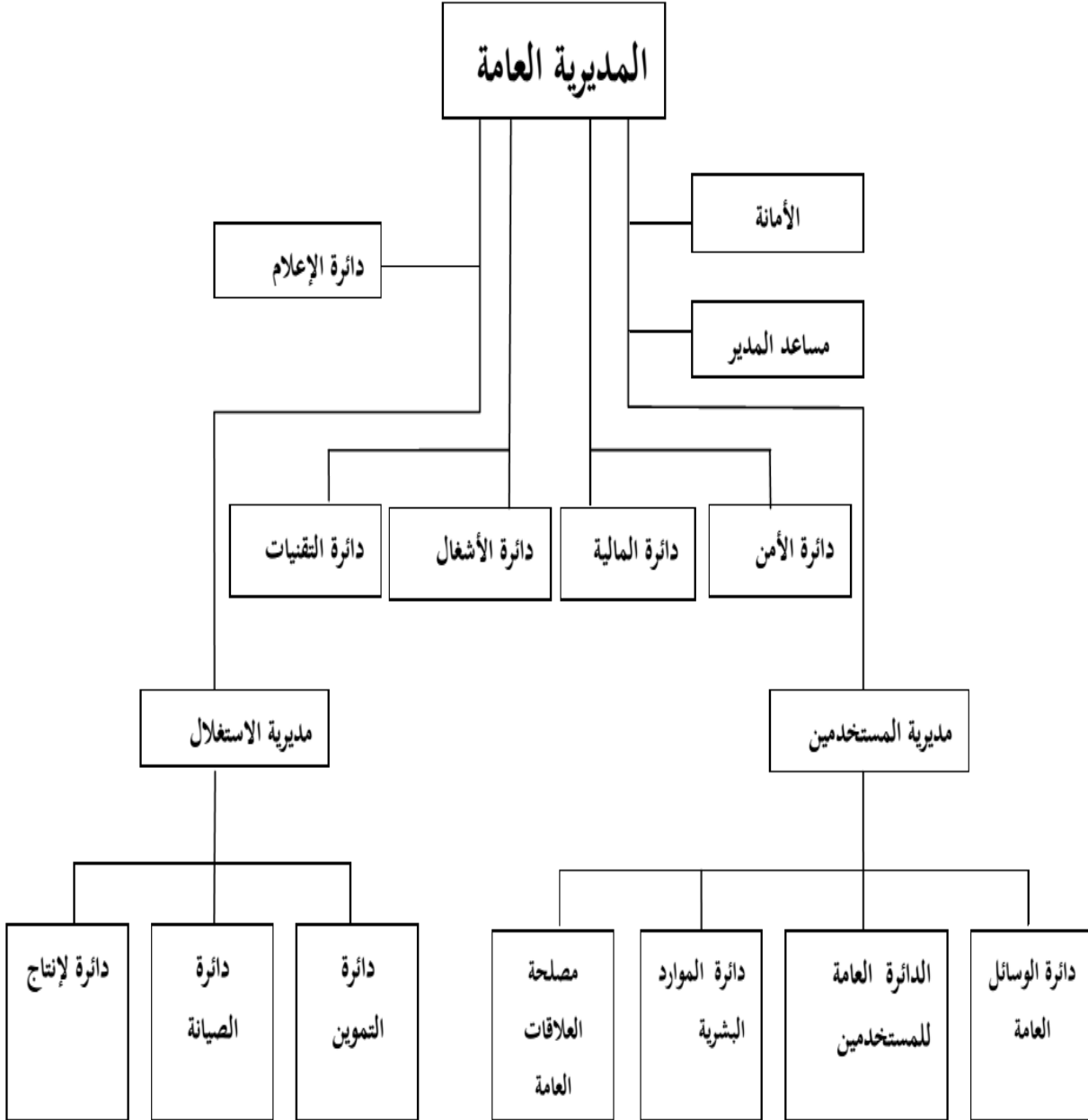
- 22 مرجل (chaudieres) بسعة إجمالية تقدر ب: 2760 طن في الساعة؛
- 03 وحدات لإنتاج الكهرباء سعة الواحدة 60 ميغا واط؛
- 03 وحدات لإنتاج بخار الماء سعة الواحدة 135 طن في الساعة؛
- محطة لضخ ماء البحر بسعة 19800 م³/الساعة؛
- محطة هوائية بسعة 5100 م³/الساعة؛
- وحدة لإنتاج الأرزوت بسعة 214 م³/الساعة منها 161 غاز ي و 53 سائل يقدر إنتاج الوحدة ب: 54000 م³ يوميا موزعة كالتالي:
- البروبان: 623 طن يوميا.
- البوتان: 119 طن يوميا.
- الغازولين: 439 طن يوميا.
- أما في ميمبا يخص التخزين فنجد مايلي:
- 03 خزانات لتخزين الغاز الطبيعي المميع سعة الواحدة 12500 م³.
- مضخة الغاز الطبيعي بسعة 17500 م³.
- خزانات لتخزين بسعة 29000 م³.
- رصيف للتصدير يحتوي على 10 أنابيب تحميل (تستقبل البواخر الآتية من الخارج الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا).

المطلب الثالث: تنظيم الوحدة (GL2Z)

- إن نشاط هذه الوحدة يمارس من طرف هيئات مختلفة، لكنها مرتبطة بينها فإذا نظرنا إليها من ناحية تسلسل المسؤوليات نجد مايلي:
- على المستوى الأعلى: المديرية العامة؛
 - على المستوى المتوسط: ما يسمى بمركز النشاط مثل: الورشات والمكاتب؛
 - على المستوى الأدنى: ما يسمى بمركز الشغل مثل: العامل في الصيانة.
- ويكمن تقسيم هذه الوظائف كما يلي:
- وظائف المراقبة تتضمن كل من المالية، مصلحة التقنيات ومصلحة الأمن؛

- وظائف الاستغلال تتضمن مصلحة الإنتاج، مصلحة الصيانة ومصلحة التموين؛
- وظائف التسيير تشمل الإدارة، مصلحة الوسائل العامة ومصلحة الموارد البشرية.

شكل رقم (4-1): الهيكل التنظيمي للمركب GL2Z



المصدر: وثائق مقدمة من طرف عمال المركب GL2Z.

المبحث الثاني: تدفق المعلومات داخل وخارج المركب

يكون تتدفق للمعلومات داخل المركب وذلك عن طريق المعلومات الداخلية والخارجية له، من أجل تشغيل العمليات والرقابة عليها واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: التدفق الداخلي للمعلومات

بغرض تسهيل عملية متابعة سير المعلومات داخل وخارج المؤسسة (الواردة والصادرة) على مصدر المعلومات، وضعنا كل الوثائق الصادرة والواردة من وإلى كل مصلحة من مصالح مؤسسة في جداول مع توضيحات لبعض الوثائق المهمة، كما جسدنا بعض العمليات المهمة في كل قسم كعملية البيع في المصلحة التجارية وعملية الجرد في مصلحة المحاسبة والمالية.

قبل تحديد التدفق الداخلي للمعلومات بين الأقسام لا بد أن نحدد أولاً العلاقات الوظيفية والعلاقات المعلوماتية لكل مصلحة.

1- مصلحة المحاسبة والمالية:

جدول رقم (4-1): الوثائق الواردة إلى مصلحة المحاسبة والمالية

المديرية المرسله	مصلحة المحاسبة والمالية
المصلحة التقنية التجارية.	- فاتور البيع.
مصلحة التموين.	- جميع فواتير الشراء. - فواتير الاقتطاعات والاستثمارات.
مصلحة الاستغلال.	- وصل استهلاك المواد الأولية. - وصل إنتاج المنتج النهائي. - فواتير الإصلاح. - وصل الاستلام.
مصلحة مراقبة التسيير.	- جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (4-2): الوثائق الصادرة من مصلحة المحاسبة والمالية

المديرية المستقبلية	مصلحة المحاسبة والمالية
مصلحة مراقبة التسيير.	- التقارير الشهرية لرقم الأعمال والحقوق.
مصلحة التمويل.	- تسوية فواتير الشراء. - الصك.

2- مصلحة الاستغلال:

جدول رقم (4-3): الوثائق الصادرة من مصلحة الاستغلال

المديرية المستقبلية	مصلحة الاستغلال
مصلحة مراقبة التسيير.	- تقرير عن النشاط الإنتاج. - تقرير عن النشاط الاستهلاك. - جدول التقرير الشهري.
المصلحة التقنية التجارية.	- تحويل الملكية للمنتوج النهائي.
مصلحة التمويل.	- طلب شراء (المواد الأولية، قطع العيار). - طلب التصليح.
مصلحة المحاسبة والمالية.	- حالة الاستهلاك. - وصل الاستلام.

جدول رقم (4-4): الوثائق الواردة إلى مصلحة الاستغلال

المديرية المرسله	مصلحة الاستغلال
مصلحة مراقبة التسيير.	- جدول المراقبة الشهرية.
المصلحة التقنية التجارية.	- وصل تأكيد الطلبية.
مصلحة التمويل.	- وصل خروج: (المواد الأولية، قطع العيار).

3 مصلحة مراقبة التسيير:

جدول رقم(4-5): الوثائق الصادرة من مراقبة التسيير

المديرية المستقبلة	مصلحة مراقبة التسيير
مصلحة المحاسبة والمالية.	- التقريب بين رقم الأعمال والحقوق.
مصلحة الاستغلال.	- جدول المراقبة الشهرية.
المصلحة التقنية التجارية.	- جدول المراقبة الشهرية.
مصلحة التموين.	- جدول المراقبة الشهرية.

الجدول رقم(4-6): الوثائق الواردة إلى مراقبة التسيير

المديرية المرسله	مصلحة مراقبة التسيير
مصلحة المحاسبة والمالية.	- جدول حسابات النتائج. - حالة الخزينة. - الحقوق. - الميزانية. - تقرير عن للموارد البشرية.
المصلحة التقنية التجارية.	- حالة للمبيعات. - حالة للحقوق. - تقرير عن الحقوق ومبيعات.
مصلحة التموين.	- تقرير عن تسيير المخزون. - أسعار المواد الأولية.
مصلحة الاستغلال.	- تقرير عن الإنتاج والاستهلاك.

4- المصلحة التقنية التجارية:

الجدول رقم (4-7): الوثائق الواردة إلى مصلحة التقنية التجارية

المصلحة التقنية التجارية	المديرية المرسلة
<ul style="list-style-type: none"> - وصل تحويل الملكية. - احتياجات الزبائن. - معالجة المنتج النهائي غير المطابق للمعايير. 	مصلحة الاستغلال.
<ul style="list-style-type: none"> - حالة الحقوق. - نسخة من وصل التسليم. 	مصلحة المحاسبة والمالية.
<ul style="list-style-type: none"> - جدول حسابات النتائج. 	تسيير المخزون.
<ul style="list-style-type: none"> - البطاقة الفنية للمواد الأولية. - معالجة المنتج غير المطابق للمعايير حسب مراقبة المصلحة التقنية. 	مصلحة التموين.

الجدول رقم (4-8): الوثائق الصادرة من المصلحة التجارية

المصلحة التقنية التجارية	المديرية المستقبلة
<ul style="list-style-type: none"> - الفواتير. - وصل التوزيع. - وصل الدفع. - وصل مخرجات المخزون. - قائمة المبيعات. 	مصلحة المحاسبة والمالية.
<ul style="list-style-type: none"> - وصل الشيت للطلبية. - تأكيد الطلبية. 	مصلحة الاستغلال.
<ul style="list-style-type: none"> - التقرير الشهري. 	مصلحة مراقبة التسيير.
<ul style="list-style-type: none"> - تقرير مراقبة النوعية الخاصة بالمواد الأولية. 	مصلحة التموين.

5- مصلحة التموين:

الجدول رقم (4-9): الوثائق الواردة إلى مصلحة التخزين

مصلحة التموين	المديرية المرسلة
- جدول حسابات النتائج.	مصلحة مراقبة التسيير.
- وضع إمضاءات المعالجة.	مصلحة المحاسبة والمالية.
- بطاقة المواد الأولية غير المطابقة للمعايير (إن وجدت).	المصلحة التقنية التجارية.
- طلب التصليح الخارجي.	مصلحة الاستغلال.
- طلب الشراء.	

الجدول رقم (4-10): الوثائق الصادرة من مصلحة المخزون

مصلحة التموين	المديرية المستقبلية
- تسيير المخزون.	مصلحة مراقبة التسيير.
- التقرير الشهري.	
- أسعار المواد الأولية وتسيير المخزون.	
- وصل التسليم.	مصلحة المحاسبة والمالية.
- وصل الطلبيات.	
- وصل الاستلام.	
- الاستهلاكات.	
- طلب معالجة البيانات بالفاتورة الأولية.	
- مراقبة المشتريات المواد الأولية.	المصلحة التقنية التجارية.
- وصل مخرجات المخزون.	مصلحة المخزون.

مصدر: من إعداد الطالب استنادا بأرشيف المؤسسة.

من خلال الجداول السابقة يمكن التنويه إلى أن هناك اتصال وتنسيق واسع بين مختلف المصالح، وهذا حتى يتسنى للمسيرين والساهرين على السير الحسن للمؤسسة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وهذا تجسيدا للسير الحسن داخل المؤسسة وفقا لتطبيق آليات ومناهج ذات جودة عالية من بينها الأنظمة المعلوماتية الالكترونية ومراقبة وتدقيق الحسابات الخاصة بالتدفقات النقدية الصادر والواردة حتى لا تكون هناك أي تلاعب أو انزلاق، مما ساعد بصفة مباشرة على تحليل وإعطاء نتائج دقيقة لنظام المعلومات المحاسبي أثناء معالجة البيانات التي يتم جمعها خاش الأنشطة والعمليات المتعددة داخل المؤسسة وبالتالي الوصول إلى مخرجات ساعد المسيرين على اتخاذ القرارات السليمة.

المطلب الثاني: البيئة الخارجية للمركب

بإمكاننا تحديد البيئة الخارجية للمؤسسة بالتعرف على أهم الهياكل والمؤسسات الخاصة أو التابعة للدولة التي يتم تدفق المعلومات بينها وبين المديرية العامة للمؤسسة.

1-البنوك:

تتعامل المؤسسة مع البنك حيث يزودها هذا الأخير بالمعلومات مختلفة نذكر منها مايلي:

- إشعار باستلام؛

-استعلام عن الرصيد.

2 - مصالح الضرائب:

تقوم المؤسسة بتقديم التصريح جبائي لمديرية الضرائب حتى يتم التسديد.

3-الديوان الوطني للإحصاء:

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بجمع المعلومات على مستوى المؤسسة في استمارة تحتوي على إحصائيات خاصة بالإنتاج، رقم الأعمال والموارد البشرية.

4-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

تقوم المؤسسة بتقديم تصريح الشبه الجبائي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى يتم تسديد المستحقات، كما تتعامل مؤسسة مع المؤسسات التأمين الأخرى وذلك لتأمين ممتلكاتها.

5-مفتشية العمل:

ويتعلق ذلك بزيارة لجنة تفتيش لمراقبة كل الشؤون المتعلقة بعمل المؤسسة بالإضافة إلى اطلاعها على معلومات متعلقة بسجلات السبع الهامة المتواجدة على مستوى قسم الموارد البشرية وهي كالتالي:

- سجل العطل.
- سجل الإنذارات.
- سجل الأجور.
- سجل المستخدمين.
- سجل العمال الأجانب (إن وجيدو).
- سجل حوادث العمل.
- سجل الوقاية والنظافة وطب العمل.

المطلب الثالث: معالجة البيانات في المركب

نظرا لتعدد الأنشطة الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة والإجراءات المستمرة مما أعطها صفة الدوران في البيانات والمعلومات الصادرة والواردة عبر فترات زمنية محددة. مثلا دورة المبيعات والمشتريات والعمال والأجور.....الخ.

وبغرض تطبيق آليات نظام المعلومات المحاسبي في دورة المبيعات والوصول إلى التوقع لحجم المبيعات لسنة الحالية، وذلك بطلب من الإدارة بغية اتخاذ القرار بشأن اقتناء سلسلة جديدة (آلات جديدة) للزيادة في حجم الإنتاج وتحسين نوعيته، وحتى يتسنى للمؤسسة اتخاذ القرار بشأن هذه العملية فعلى مستخدمي نظام المعلومات أن يعالجوا جميع البيانات والمعلومات الداخلة في نشاط مؤسسة والمتعلقة بحجم المبيعات، عدد الزبائن، وتسيير المخزون من المواد الأولية.

وبهذا يكون العامل المستخدم لنظام المعلومات قد قام بمعالجة البيانات الخاصة بالمبيعات الخاصة بالمؤسسة، وبالتالي على صناع القرار أن يتخذوا القرار بشأن اقتناء التجهيزات والآلات جدد خاصة وأن التقرير الخاص بالمبيعات سيتم إعداده خلال نهاية السنة المالية. كما ذكرنا سابقا أن هدف نظام المعلومات المحاسبي يكمن أيضا في دراسة الحلول التي تسمح في ظل التسيير بالأهداف وتحسين المردودية العامة للمؤسسة على جميع الميادين والأنشطة وتكثف الإدارة العامة لمراقبة التسيير بمهام عديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

-المهام عامة: والتي تساعد في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمسيرين.

- مهام متفرعة: تساعد على معالجة المعلومات لاتخاذها كقاعدة في اتخاذ القرارات والتخطيط ووضع القرارات والتنظيم، التنسيق، المراقبة والمراجعة.

المبحث الثالث: الاستبيان الخاص بالدراسة

أما عن الاستبيان الخاص بالدراسة يهدف أساسا لتحديد دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، ولهذا السبب فقد استهدف شريحة من الأفراد تم اختيارها بعناية فائقة ودقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة من الأفراد تستخدم وتستفيد من نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة، بالإضافة إلى امتلاكها القدر الكافية من الخبرات العلمية في المجال المحاسبي وتطبيقاته العملية.

المطلب الأول: تحليل الجزء الأول من الاستبيان (المعلومات الشخصية)

1- فيئات العينة:

الجدول التالي يوضح عينة الدراسة المستهدفة:

الجدول رقم (4-11): يوضح فئات عينة الدراسة واختصاصها

الاختصاص	فئات العينة
- المحاسبة والمالية (الأجور والمرتببات)	- مصلحة المحاسبة
- الإنتاج والتسويق	- الإنتاج
- الأمن والوقاية والمحافظة على البيئة	- النظافة والأمن
- التجارة والترويج والتسويق	- التجارة
- العتاد والإصلاح	- الصيانة
- المستخدمين والتوظيف	- الموارد البشرية

المصدر: من إعداد الطالب.

2- استجابة أفراد العينة:

وبغرض توفير خلفية علمية عن فئات عينة الدراسة للوصول إلى النتائج المرغوبة سيتم وصف تحليلي للعينة وذلك من خلال الإشارة إلى الخصائص الرئيسية لشريحة أفراد العينة، فقد تم توزيع الاستمارات على أفراد العينة بحيث تم تسجيل استجابة الأفراد في الجدول التالي:

جدول رقم (4-12): استجابة أفراد العينة

فئات العينة	المستهدفة	الاستجابة الفعلية	نسبة الاستجابة %
مصلحة المحاسبة والمالية	15	14	93,34
مصلحة الإنتاج	10	5	50
مصلحة التجارة	13	13	100
مصلحة الموارد البشرية	10	6	60
الإجمالي	48	38	79,17

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول (4-17) أن نسبة الاستجابة الإجمالية قد بلغت 79.17% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من الناحية العملية نظرا للصعوبات والمعوقات التي تعرقل عملية الحصول على المعلومات نظرا لتجاهل ومحدودية الإدراك للموضوع. بحيث نوضح في الجدول التالي التحصيل العلمي والعملي لأفراد العينة، ولإشارة فقد بلغت نسبة الاستجابة في بعض المصالح 100% نظرا للإلحاح المستمر على الإجابة عن الاستبيان من دون خوف أو غيره من العوائق.

3- التحصيل العلمي لأفراد العينة:

الجدول الموالي يمثل مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-13): يوضح التحصيل العلمي لأفراد العينة

التحصيل العلمي	مصلحة المحاسبة		مصلحة الإنتاج		مصلحة التجارة		مصلحة الموارد البشرية		الإجمالي	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
دكتوراه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماجستير	2	14,28%	-	-	1	7.69%	1	16,67%	4	10,53%
ليسانس	8	57,14%	3	60%	9	69,23%	3	50%	23	60,5%
بكالوريا	2	14,28%	1	20%	1	7.69%	1	16,67%	5	13,16%
أخرى	2	14,28%	1	20%	2	15,38%	1	16,66%	6	15,79%
الإجمالي	14	100%	5	100%	13	100%	6	100%	38	100%

المصدر: من إعداد الطالب.

ومن خلال الجدول نجد أن حوالي 32 شخص من أفراد العينة متحصلين على شهادة البكالوريا فما فوق بمعنى 84.2% متحصلين على شهادة علمية وهذا يعد مؤشر هام يدل على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على الأسئلة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثم الاعتماد عليها في التحليل.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان الجزء الثاني

1- نتائج فئة العينة حول مدى تطابق نظام المعلومات المحاسبي نظريا مع ما هو مطبق فعلا في مؤسسة:

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (4-14): مدى تطابق نظام المعلومات المحاسبي نظريا مع ما هو مطبق فعلا في مؤسسة

الإجمالي	لا أوافق تماما		لا أوافق		غير متأكد		أوافق		أوافق تماما		فئات العينة
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
14	-	-	14,28	2	28,57	4	35,71	5	21,43	3	مصلحة المحاسبة والمالية
5	-	-	20	1	20	1	20	1	40	2	مصلحة الإنتاج
13	7,69	1	7,69	1	15,38	2	23,07	3	46,15	6	مصلحة التجارة
6	-	-	-	-	16,66	1	66,67	4	16,67	1	مصلحة الموارد البشرية
38	-	1	-	4	-	8	-	13	-	12	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب.

تبين نتائج الجدول (4-14): أن الإجابات متمركزة أساسا على الموافقة بحيث تعبر عن وعي العينة حول المبادئ الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، إذ أن النسبة بلغت تقريبا 65.79% من الإجابات الموافقة حول تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

2- آراء العينة حول المحور الثاني من الاستبيان:

الجدول التالي يبين آراء العينة حول الثاني من الاستبيان وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (4-15): آراء العينة حول المحور الثاني من الاستبيان

الرقم	المتغيرات	فئات العينة	أوافق تماما		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		إجمالي	
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
1	نظام المعلومات المحاسبي التقليدي عائق أمام السير الحسن للمؤسسة	مصلحة المحاسبة	7%	1	50%	7	21%	3	15%	2	7%	1
		مصلحة الإنتاج	-	-	80%	4	20%	1	-	-	-	-
		مصلحة التجارة	16%	2	62%	8	22%	3	-	-	-	-
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	66%	4	17%	1	-	-	-	-
2	نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني سلاح ذو حدين داخل المؤسسة	مصلحة المحاسبة	-	-	58%	8	42%	6	-	-	-	-
		مصلحة الإنتاج	-	-	20%	1	80%	4	-	-	-	-
		مصلحة التجارة	8%	1	54%	7	38%	5	-	-	-	-
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	50%	3	50%	3	-	-	-	-
3	نظام المعلومات المحاسبي يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض لتأدية وظيفة معينة	مصلحة المحاسبة	-	-	93%	13	7%	1	-	-	-	-
		مصلحة الإنتاج	-	-	100%	5	-	-	-	-	-	-
		مصلحة التجارة	70%	9	22%	3	8%	1	-	-	-	-
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	66%	4	34%	2	-	-	-	-
4	يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري	مصلحة المحاسبة	7%	1	93%	13	-	-	-	-	-	-
		مصلحة الإنتاج	40%	2	60%	3	-	-	-	-	-	-
		مصلحة التجارة	62%	8	31%	4	7%	1	-	-	-	-
		مصلحة الموارد البشرية	17%	1	66%	4	17%	1	-	-	-	-
		مصلحة المحاسبة	93%	13	7%	1	-	-	-	-	-	-

5	-	-	-	-	-	-	%80	4	%20	1	مصلحة الإنتاج	مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن معطيات يتم إدخالها للنظام بغرض معالجتها	5
13	-	-	-	-	-	-	%77	10	%23	3	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	%50	3	%50	3	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	-	-	%36	5	%64	9	مصلحة المحاسبة	المعالجة عبارة عن جمع العمليات التي تجرى على المدخلات بغرض إعدادها للمرحلة الموالية	6
5	-	-	-	-	-	-	%20	1	%80	4	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	%8	1	%15	2	%77	10	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	%66	4	%34	2	مصلحة الموارد البشرية	المخرجات عبارة عن النتائج والمعلومات الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة	7
14	-	-	-	-	%21,5	3	%43	6	%35,5	5	مصلحة المحاسبة		
5	-	-	-	-	%20	1	%40	2	%40	2	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	%69	9	%31	4	مصلحة التجارة	أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام لها قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية اتخاذ القرار	8
6	-	-	-	-	%33	2	%50	3	%17	1	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	%7	1	%57	8	%36	5	مصلحة المحاسبة		
5	-	-	-	-	%20	1	%20	1	%60	3	مصلحة الإنتاج	غالباً ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات الداخلي دوراً هاماً في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية ضمن مخرجات النظام المحاسبي	9
13	-	-	-	-	%8	1	%23	3	%69	9	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	%17	1	%33	2	%50	3	مصلحة الموارد البشرية		
14	%7	1	%57	8	%14	2	%22	3	-	-	مصلحة المحاسبة		
5	-	-	%60	3	%40	2	-	-	-	-	مصلحة الإنتاج		
13	%8	1	%23	3	%69	9	-	-	-	-	مصلحة التجارة		
6	-	-	%17	1	%50	3	%33	2	-	-	مصلحة الموارد البشرية		

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى استمارة الاستبيان الموزعة الموظفين داخل المؤسسة.

من خلال الجدول (4-15) نلاحظ أن فئات العينة المستهدفة في المؤسسة على وعي تام بالموضوع محل الدراسة إذ أن أغلب الإجابات كانت في غاية الدقة، وبالتالي يمكن القول أن فئات العينة مدروسة بعناية من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل أساساً في تحليل أثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل نتائج الجدول تدل على إدراك فئات العينة لأهمية الموضوع وفعاليتها في الحياة العملية.

نظراً لتعدد الآراء وفعاليتها في الدراسة الميدانية، فإن ما يمكن تمييزه من المحور الأول أن مصلحة المحاسبة والمتكونة من عناصر على دراية حقيقية حول أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، ذلك نظر لتطبيق هذه المصلحة لهذا النظام بشكل مستمر بالإضافة إلى ذلك أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة في مجال العمل الإداري والمحاسبي تمتد بين خمس سنوات إلى أكثر من 20 سنة قد بلغت 76% وهذا يعد مؤشر جيد وإيجابي مادام أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات العالية، مما يؤكد مصداقية النتائج إذ أن النتائج تثبت أن ما يقارب 75% من فئات العينة على إدراك جيد بالموضوع وأن الإجابات تعكس ذلك فعلاً.

3- نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة:

الجدول رقم (4-16): تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة

الرقم	المتغيرات	فئات العينة	أوافق تماما		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		إجمالي
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
10	القرارات الإستراتيجية تعبر عن قرارات متعلقة بتحقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل	مصلحة المحاسبة	-	-	93%	13	7%	1	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	-	-	60%	3	40%	2	-	-	5
		مصلحة التجارة	8%	1	77%	10	15%	2	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	83%	5	17%	1	-	-	6
11	تظهر نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مخرجاته	مصلحة المحاسبة	-	-	100%	14	-	-	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	20%	1	80%	4	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	31%	4	69%	9	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	100%	6	-	-	-	-	-	-	6
12	تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي حتى على حساب أهداف المؤسسة ككل	مصلحة المحاسبة	7%	1	86%	12	7%	1	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	-	-	100%	5	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	-	-	31%	4	69%	9	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	83%	5	17%	1	-	-	6
13	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل أساسا في التقارير المالية المصدرة من قبل النظام	مصلحة المحاسبة	100%	14	-	-	-	-	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	20%	1	80%	4	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	92%	12	8%	1	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	50%	3	50%	3	-	-	-	-	6

14	-	-	-	-	-	-	17%	1	93%	13	مصلحة المحاسبة	14	مصادقية التقارير المالية تعبر عن نجاح نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة
5	-	-	-	-	-	-	-	-	100%	5	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	77%	10	23%	3	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	17%	1	33%	2	50%	3	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	-	-	-	-	100%	14	مصلحة المحاسبة	15	الرقابة والمراجعة مبدآن من مبادئ المحاسبة لإتمام عملية تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي
5	-	-	-	-	-	-	20%	1	80%	4	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	31%	4	69%	9	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	17%	1	83%	5	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	14%	2	64%	9	22%	3	مصلحة المحاسبة	16	غالبا ما يؤدي توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية الى زيادة كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات
5	-	-	-	-	20%	1	80%	4	-	-	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	8%	1	15%	2	69%	9	8%	1	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	33%	2	17%	1	50%	3	مصلحة الموارد البشرية		

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى استمارة الاستبيان الموزعة الموظفين داخل المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-21) والذي يخص بالدراسة النتائج المتحصل عليها جزاء تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الجديد داخل المؤسسة اغلب فئات العينة أيدت حول المتغيرات الخاصة بهذا الجدول إذ أن ما يقارب 82% وافقت على أغلب المتغيرات، فعلى سبيل المثال فان المتغير (10) من الجدول يدل على نجاح نظام المعلومات المحاسبي يعبر عن مصداقية التقارير المالية المصدرة سنويا فكانت أغلب الإجابات صادقة واقعية، مصلحة التجارة مثلا وافقت تماما 100% من أفرادها على هذا المتغير ما يؤكد صحة المعلومة، وبالتالي فمؤشر الفعالية لأفراد العينة يعتبر ناجح في الإثبات على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.

4- نتائج المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات:

الجدول رقم (4-17): المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات

الرقم	المتغيرات	فئات العينة	ملائمة بدرجة كبيرة جدا		ملائمة بدرجة كبيرة		ملائمة بدرجة متوسطة		ملائمة بدرجة ضعيفة		غير ملائمة		إجمالي
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
1	تقرير المركز المالي (الميزانية)	مصلحة المحاسبة	100%	14	-	-	-	-	-	-	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	80%	4	20%	1	-	-	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	23%	3	54%	7	23%	3	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	50%	3	50%	3	-	-	-	-	-	-	6
2	تقرير الدخل	مصلحة المحاسبة	-	-	-	-	64%	9	36%	5	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	20%	1	60%	3	20%	1	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	-	-	100%	13	-	-	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	-	-	33%	2	67%	4	-	-	-	-	6
3	تقرير حقوق الملكية	مصلحة المحاسبة	-	-	57%	8	43%	6	-	-	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	20%	1	80%	4	-	-	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	8%	1	69%	9	23%	3	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	17%	1	66%	4	17%	1	-	-	-	-	6
4	تقرير التدفقات المالية	مصلحة المحاسبة	100%	14	-	-	-	-	-	-	-	-	14
		مصلحة الإنتاج	20%	1	80%	4	-	-	-	-	-	-	5
		مصلحة التجارة	61%	8	39%	5	-	-	-	-	-	-	13
		مصلحة الموارد البشرية	17%	1	17%	1	66%	4	-	-	-	-	6

14	-	-	-	-	%7	1	%79	11	%14	2	مصلحة المحاسبة	تقرير مدقق الحسابات	5
5	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	5	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	13	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	%17	1	%83	5	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	-	-	%7	1	%93	13	مصلحة المحاسبة	تقرير مجلس الإدارة	6
5	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	5	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	13	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	%17	1	%83	5	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	14	مصلحة المحاسبة	الإيضاحات المرفقة للتقارير المالية	7
5	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	5	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	13	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	6	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	-	-	%93	13	%7	1	مصلحة المحاسبة	التقارير الدورية	8
5	-	-	-	-	-	-	-	-	%100	5	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	-	-	%8	1	%92	12	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	%17	1	%50	3	%33	2	مصلحة الموارد البشرية		
14	-	-	-	-	%7	1	%7	1	%86	12	مصلحة المحاسبة	هل تلائم المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة سنويا في تلبية احتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات؟	9
5	-	-	-	-	-	-	%40	2	%60	3	مصلحة الإنتاج		
13	-	-	-	-	%16	2	%63	9	%21	2	مصلحة التجارة		
6	-	-	-	-	%33	2	%50	3	%17	1	مصلحة الموارد البشرية		

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى استمارة الاستبيان الموزعة على الموظفين داخل المؤسسة.

نلاحظ من الجدول (4-22) والذي يبرز لنا دور المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات، أنها فعالة جدا لهذه العملية وأن لنظام المعلومات المحاسبي الدور الرئيسي في عملية اتخاذ القرارات الناجعة وبالتالي التسيير الجيد للمؤسسة.

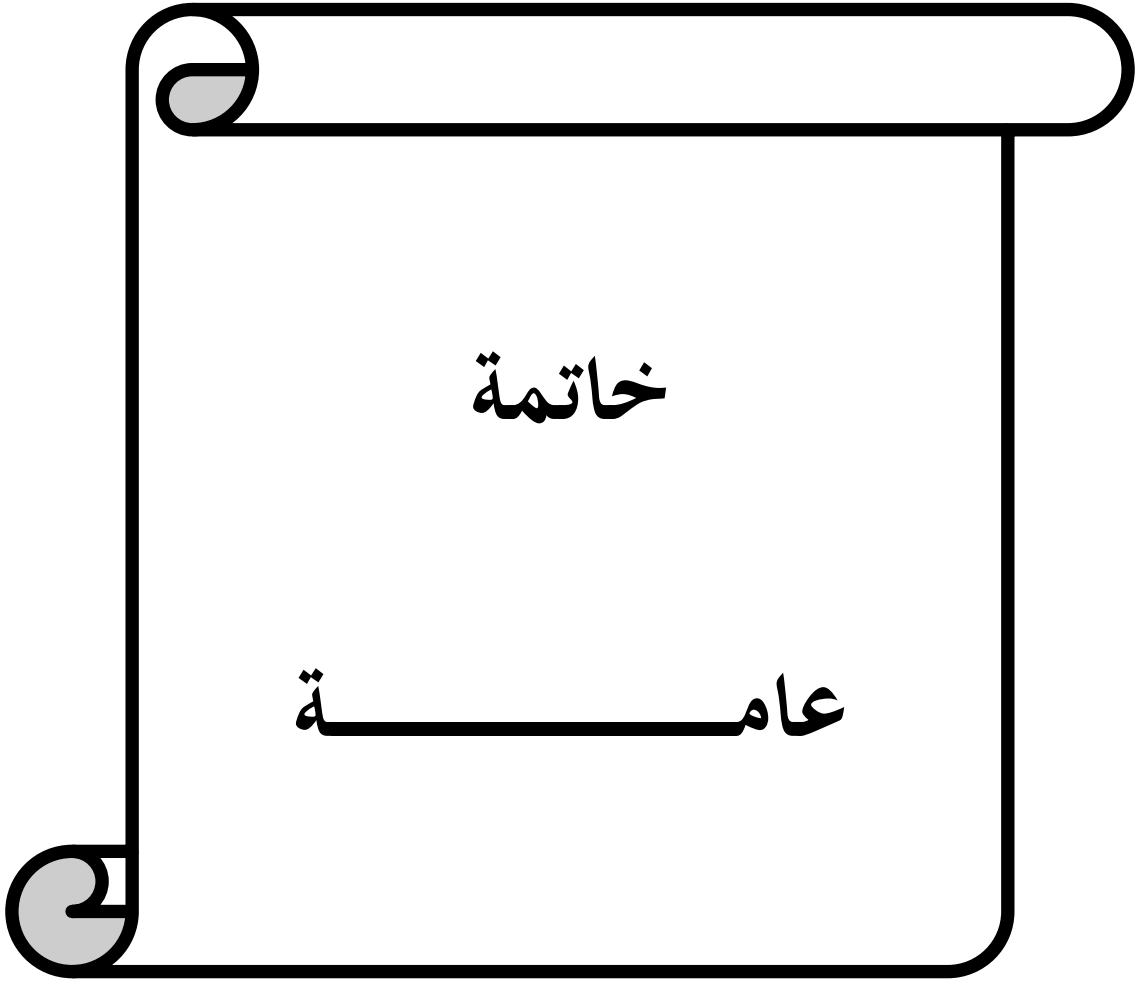
فأغلب عناصر العينة قد أبدت رأيها حول التأييد المطلق للدور الهادف من خلال الإجابات ذات الملائمة بصفة عامة بما في ذلك الملائمة الكبيرة والمتوسطة بنسبة ما بين 62% إلى 88% كما يوضحه الجدول. فبعض المصالح الإدارية كان التأييد بها مطلق (100%)، وهذا ما يبرز دور الفعال للمعلومات المحاسبية في تأدية الوظائف الإدارية المتعددة من خلال المعلومات الصادر في شكل تقارير مالية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.

خلاصة الفصل

ونستنتج من خلال الدراسة الميدانية أن المعلومات لمحاسبة الواردة في التقارير المالية بأكبر قدر من الملائمة والكفاءة لتلبية الاحتياجات واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية ما يثبت الرغبة في استخدام نظام معلومات جيد وفعال.

وفي الأخير وكمقارنة لما تم دراسته في الفصول السابقة ولما هو مطبق فعلا في المؤسسة، فإن لنظام المعلومات المحاسبي مبررات فعلية لتطبيقه داخل المؤسسة وبكفاءة عالية خاصة وأن التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة في التنظيم والتخطيط والتوجيه والرقابة وبالتالي التفاعل بين هذه العناصر للوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا ما وجدناه فعلا في المؤسسة محل الدراسة ولو أنه فيه بعض النقائص والتقصير ناتجة عن تداخل المهام بين مختلف الوظائف التنظيمية في المؤسسة بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية المتعددة.

وكخلاصة قول يمكن أن نجزم من خلال الدراسة الميدانية أن تعزز المحاسبة بنظام معلوماتي قد أدى فعلا دوره في التسيير الجيد للمؤسسة من خلال الجودة في اتخاذ القرارات من قبل صناع القرار، بالإضافة إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية، والتي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من: نظام المعلومات المحاسبية وباقي الأنظمة المعلوماتية الأخرى من نظام معلومات الموارد البشرية ونظام المعلومات التسويقية.



خاتمة

عامّة

إن التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده العالم، أصبح يمثل عائقاً وتهديداً كبيراً أمام المؤسسات الاقتصادية لنقص الشديدي في الموارد الاقتصادية التي تعتبر أساس قيامها فضرورة انفتاح المؤسسات على الأسواق العالمية وما تمتاز بها من تحولات سريعة وحدة المنافسة، وحتى تفرض المؤسسة مكائنها يتطلب عليها استخدام الموارد الاقتصادية بطريق تتفق مع حاجياتها وأهدافها، فاستخدامها يتم عن طريق اتخاذ قرارات مبنية على الكم الهائل من البيانات والمعلومات، وعلى هذا الأساس تعد المعلومات عنصر أساسي في دعم العمل الإداري من تخطيط ورقابة، فبقدر ما تتوفر عليه هذه المعلومات من جودة ودقة وشمولية بقدر ما تزداد الرشادة في اتخاذ القرارات. فالتقدم العلمي سهل على المؤسسة استعمال نظم معلومات محاسبية تعمل على إدارة المعلومات وإعدادها وتوفيرها لمتخذي القرار، فهي تضم كل جوانب التعامل مع المعلومات سواء عملية جمعها، تحليلها، تخزينها، تنفيذها أو تعديلها من أجل الحصول عليها في الوقت المناسب ذلك لتفادي المشاكل التي تمر بها المؤسسة. من خلال الدراسة التي قمنا بها حول الموضوع يمكننا القول أن نظم المعلومات المحاسبية تخدم إدارة المؤسسة بكل فعالية إذا تتم تصميمها على أسس سليمة، باعتبارها تسعى لربط النظم الفرعية لها مع النظم الأخرى وهذا من أجل ضمان تدفق البيانات والمعلومات المحاسبية بين تلك الأنظمة بشكل دقيق، وبالتالي ربط هذه النظم بالأهداف العامة من أجل تحقيقها من خلال المساندة في عمليات اتخاذ القرارات في المستويات الإدارية لأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية تعتبر محددات رئيسية لطبيعة المعلومات التي على الوحدة تقديمها أو الإفصاح عنها ذلك لأن وجود نظم المعلومات المحاسبية تتوقفاً إلى حد كبير على تحديد مسبق وبشكل دقيق لاحتياجات مختلف الأطراف التي تهتم بهذه المعلومات. لذا فإن نظم المعلومات المحاسبية دائمة الحرص على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة.

وبعد التعرف بمختلف جوانب حول هذا الموضوع يمكننا استخلاص النتائج التي توصلنا إليها، مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها وذلك بهدف تأكيدها أو نفيها مع اعطاء بعض الاقتراحات.

فبعد دراستنا لفصل الأول وتحليل الدراسة الميدانية فإن نظم المعلومات المحاسبية المتواجدة داخل المؤسسة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار إذا تم تشغيلها بفعالية، نؤكد الفرضية الأولى، لأن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛

أما في ما يخص الفرضية الثانية: فإن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكلها سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة.

تأكد على أن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية كما تعتمد بشكل أساسي على كفاءة تصميم نظام المعلومات المحاسبية، حتى في الآخر تعبر جودة المخرجات على جودة المدخلات ونجاح نظام المعلومات المحاسبي الذي يساهم في حل مشاكل المؤسسة من خلال اتخاذ القرارات السليمة؛

أما الفرضية الثالثة فهي تؤكد على تطوير تطبيق المعلومات المحاسبي في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، من أسس و مبادئ سليمة يسمح له من توليد المعلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، وتحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة، ومختلف أنشطة الوحدة وتعكس الوضع الحالي ودعمها لمختلف وظائف الإدارة.

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة هي:

- 1- يكمن دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المحاسبية التي تشمل مختلف أنشطة في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z وتعكس الوضع الحالي ودعمها لمختلف وظائف الإدارة.
- 2- اتخاذ القرارات يعتمد بنسبة كبيرة على البيانات والمعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية.
- 3- تسمح نظم المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالمستقبل وذلك برصد الأحداث والفرص التي تحدث في البيئة.
- 4- مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تأخذ عدة أشكال فالتقارير الإدارية منها تخدم على وجه الخصوص الإدارة، أما التقارير المالية فهي موجهة إلى الأطراف الخارجية.
- 5- جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية وحتى الثقافية والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية.
- 6- أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z ومعالجة وعرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة لمعلومات المحاسبية وجودتها لإنجاز عملية اتخاذ القرار.

- 7- ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية مما يمكنه من التحقق منه.
- 8- من متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبي توفير عوامل الملائمة والثقة والمصدقية في المعلومات والبيانات التي تم تجميعها بغرض معالجتها والحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب.
- 9- الاستمرارية في تحديد حاجة مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاز عملية اتخاذ القرار اعتمادا على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام نظام المعلومات المحاسبي.
- 10- أن التجار الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهني المحاسبة والإدارة بصفة خاصة، وبالتالي السعي إلى تطوير الوسائل والإمكانات المستخدمة في مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z بغرض تحقيق الأهداف الأساسية.

الاقتراحات:

- 1- على مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z الحرص من تلاعبات المستخدمين في جودة التقارير المالية سواء كانت هذه التلاعبات مقصودة أو من تجاهل مستخدمين المصالح المحاسبية في تجميع وتويب المعلومات المدخلة للنظام بغرض معالجتها.
- 2- يجب على مؤسسة سوناطراك مركب GL2Z توفير كل من الأمان والموثوقية حيث لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين النظام المعلوماتي المحاسبي للمؤسسة وموقعها الإلكتروني بصفة خاصة وسائل الاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي بصفة عامة.
- 3- ضبط سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا حتى لا يكون هناك انخياز.
- 4- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات مهني المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بغرض تجديد النظام المحاسبي بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص يعمل على منح المستخدمين الأساسيين لشهادات علمية وعملية ومزاولة المهنة وترقيتهم لتحفيزهم.

- 5- ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة وصياغتها بشكل يتلاءم مع التطورات الحادثة في مجال التسيير وادارة الاعمال وبيئة التجارة الإلكترونية.
- 6- اقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى والتطورات التكنولوجية بشكل عام.
- 7- ضرورة ملائمة التقارير المالية لاستخدامات نظام المعلومات المحاسبية بغرض اعادة ادخالها والمعالجة بشكل يتلاءم ومتطلبات مؤسسة سوناپراك مركب GL2Z في الوظائف الموكلة لها وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

أفاق البحث:

وعلى الرغم من هذا البحث لم نخط بكل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع ولم نحاول إعطاء حلول للمشاكل التي ترتبط به، إلا أن قيمته تكمن في كونه حلقة من سلسلة الأبحاث التي تتناول الإشارة إلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية بما يخدم أهداف المؤسسات الجزائرية لذا يبقى أن نستكمل هذه السلسلة بأبحاث أخرى يمكن أن تبرز أبعاد أخرى لازمة لتسيير المؤسسة الجزائرية والمرتبطة منها بضعف أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وفي النهاية نلف النظر إلى بعض النقاط الجديدة بالدراسة وهي كالتالي:

1- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات الادارية.

2- أثر تكنولوجيا على نظم المعلومات المحاسبي.

3- دور نظم المعلومات الادارية في اتخاذ القرارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- كتب باللغة العربية:

- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبي، الدار جامعية، الإسكندرية، ط2، 2002-
- 2003.
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2004.
- أحمد رجب عبد العلي، المحاسبة الإدارية، دار الجامعة الجديدة، 2002.
- أحمد محمد زنبيل خوري، دور المحاسبين، ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- أحمد مخا دمه، مجدي زريقات، أصول المحاسبة المالية، دار الشرق، الجزائر، 2002.
- أحمد نور فتحي السوافيري، المحاسبة الادارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- جمعة أحمد حلمي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط1، عمان، 2007.
- خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة و طرقها، دار وائل، ط2، الجزائر، 2002.
- طعمة حسن ياسين، نظرية اتخاذ القرارات أسلوب كمي تحليلي، دار صفاء، ط1، عمان، 2010.
- عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، 2003.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، الأردن، ط2، 2006.
- عبد المالك إسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2004.
- عليان، ربحي مصطفى، العمليات الإدارية، دار صفاء، ط1، عمان، 2010.
- عبد الحميد عبد العظيم عبد السلام، القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1996.
- عبد الله حمدي النجم، نظم معلومات الإنتاج، دار وائل، الأردن، 2005.
- عصام فهد العرييد، نظم المعلومات المحاسبي مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2007.

- عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، دار الفنون، عمان، ط5، 1999.
- فايز جمعة صالح النجار، نظام المعلومات الإدارية، دار ومكتب الحامة، الجزائر، ط2، السنة 2006.
- فكنوس محمد، الموازنات التقديرية أداء فعال لتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحدباء، العراق، 2003.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 2008.
- كنعان نواف سالم، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، ط1، عمان، 2003.
- كنعان، نواف سالم، القيادة الإدارية، دار الثقافة، ط1، عمان، 2009.
- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبية، دار وائل، ط1، عمان، 2004.
- كمال الدين سعيد وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ، الرياض، 2002.
- محمد سعيد أوكيل، تقنيات المحاسبة التحليلية، دار الافاق، الجزائر، ط1، 1998.
- منال محمد الكوردي، جلال إبراهيم العيد، مقدم في نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية وتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003.
- محمد عبد الحسين الفرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل، ط1، عمان، 2005.
- محمد يوسف حنفاوي، نظام المعلومات المحاسبي، دار وائل، عمان، 2001.
- الموسوي، منعم زمزير، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل، ط1، عمان، 2006.
- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المؤسسات، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2006.
- نزال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ط1، 2007.

2- كتب باللغة الإنجليزية:

-Adair, J, Decision Making & Problem Solving Strategies, Kogan Page, 3rd ed., London, 2007.

3- مذكرات تخرج:

- بن يمينة مبروكة، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات-حالة مؤسسة BCR -غليزان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2012.

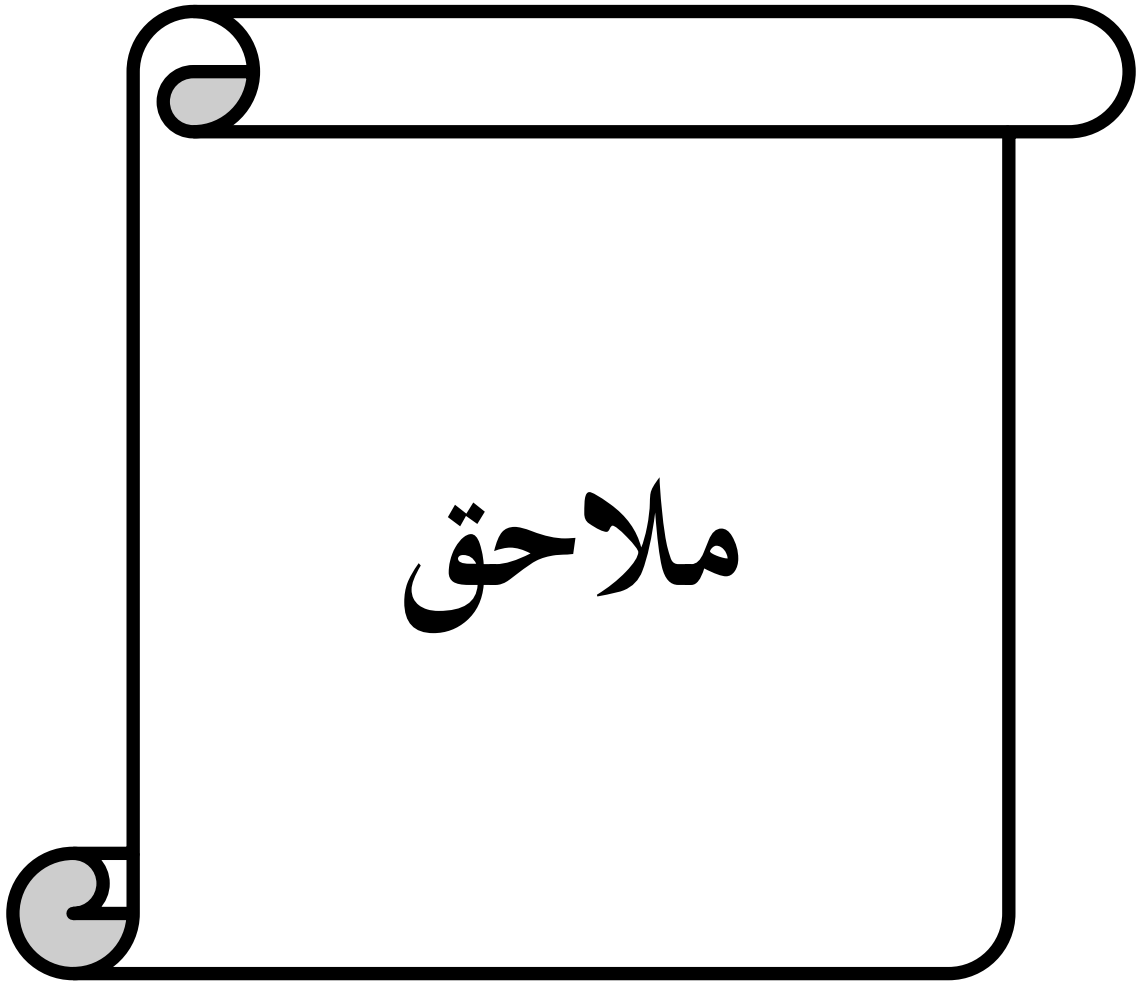
- لمجهلي ناصر محمد، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

- نجاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010-2011، ص37.

- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005، ص115.

4- المواقع الإلكترونية:

- <http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html>



ملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

استبيان

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير تحت عنوان " دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات " ، تم انجاز هذا الاستبيان للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات وفاعليتها، ومدى كفاية تلك المعلومات والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وقد تم اختياركم للمشاركة في هذه الدراسة، حيث أن رأيكم يمثل أهمية كبيرة في تحقيق أهداف الدراسة، فالرجاء الإجابة على الفقرات التالية، علما أن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا للإغراض البحث العلمي فقط.

الطالب: لغواطي عبد الله

الجزء الأول: معلومات شخصية

1- الوظيفة:

مدير مالي رئيس مصلحة
محاسب أخرى:

2- ما هو مستوى التعليم والتكوين وتخصص للأفراد العاملين في المؤسسة؟

مستوى جامعي:

دكتوراه ماجستير ليسانس

بكالوريا:

شهادات أخرى:

الجزء الثاني: أسئلة الاستبيان

1- السؤال الأول: ما مدى تطابق نظام المعلومات المحاسبي نظريا مع ما هو مطبق فعلا في مؤسسة؟

أوافق تماما أوافق غير موافق

لا أوافق لا أوافق تماما

2- السؤال الثاني: ماهو رأيك حول نظام المعلومات المحاسبي؟

الرقم	المتغيرات	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق تماما
1	نظام المعلومات المحاسبي التقليدي عائق أمام السير الحسن للمؤسسة					
2	نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني سلاح ذو حدين داخل المؤسسة					
3	نظام المعلومات المحاسبي يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض لتأدية وظيفة معينة					
4	يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري					

					مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن معطيات يتم إدخالها للنظام بغرض معالجتها	5
					المعالجة عبارة عن جمع العمليات التي تجرى على المدخلات بغرض إعدادها للمرحلة الموالية	6
					المخرجات عبارة عن النتائج والمعلومات الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة	7
					أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام لها قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية اتخاذ القرار	8
					غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات الداخلي دور هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية ضمن مخرجات النظام المحاسبي	9

3- السؤال الثالث: ماهو نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الجديد داخل المؤسسة ؟

الرقم	المتغيرات	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق تماما
10	لقررت الإستراتيجية تعبر عن قررت متعلقة بتحقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل					
11	نظهر نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مخرجاته تحقيق					
12	أهداف نظام المعلومات المحاسبي حتى على حساب أهداف المؤسسة ككل مخرجات					
13	نظام المعلومات المحاسبي نتمل أساسا في التقارير المالية المصدر من قبل النظام					

					مصداقية التقارير المالية تعبر عن نجاح نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.	14
					الرقابة والمراجعة مبدآن من مبادئ المحاسبة لإتمام عملية تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي.	15
					غالباً ما يؤدي توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية إلى زيادة كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات.	16

4- السؤال الرابع: ماهي المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام ومدى ولاءمتها لاتخاذ القرارات؟

الرقم	المتغيرات	ملائمة بدرجة كبيرة جدا	ملائمة بدرجة كبيرة	ملائمة بدرجة متوسطة	ملائمة بدرجة ضعيفة	غير ملائمة
1	تقرير المركز المالي (الميزانية)					
2	تقرير الدخل					
3	تقرير حقوق الملكية					
4	تقرير التدفقات المالية					

					تقرير مدقق الحسابات	5
					تقرير مجلس الإدارة	6
					الإيضاحات المرفقة للتقارير المالية	7
					التقارير الدورية	8
					هل تلائم المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة سنويا في تلبية احتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات؟	9

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة علاقتها باتخاذ القرارات، وتم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة.

كما تم اعتبار قدرة نظام المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستويات دليلاً لقدرة على التأثير المباشر على عملية اتخاذ القرار.

أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد استبانة تم تصميمها لهذا الدراسة، وقمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار، خصائص المعلومات المحاسبية، تدفق للبيانات.

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'étudier le rôle du système d'information comptable sur la prise de décision. Afin d'atteindre cet objectif, nous avons commencé par la présentation conceptuelle des concepts fondamentaux afin de savoir ce que représente le système d'information comptable et comprendre les principales variables permettant d'expliquer son rôle en tant que système support de la prise de décision. Plusieurs caractéristiques de l'information comptable sont identifiées pour expliquer ce rôle : pertinence et fiabilité.

La capacité du système à assurer un flux constant de données afin de mieux répondre aux besoins des différents niveaux organisationnels est également considérée comme un déterminant essentiel de son impact sur le processus décisionnel.

En ce qui concerne le cadre pratique, a été adopté sur la préparation d'un questionnaire conçu pour ce sujet de l'étude. Nous avons utilisé la méthode d'analyse descriptive afin d'effectuer les analyses statistiques nécessaires et testé les hypothèses de l'étude.

Mots clés : Systèmes d'information comptable, Prise de décision, Qualités caractéristiques de l'information comptable, Flux de données.